وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المرجع:11

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها المتوسطي

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية و علاقات دولية

التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب(ة):

بغدادي بن عطية حسين .

تحت إشراف الأستاذ(ة):

بلعربي علي.

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة).....ابصير أحمد طالب.....رئيسا

الأستاذ(ة)..... بلعربي علي .....مشرفا مقررا

الأستاذ(ة).....عباسي عبد القادر .....مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم: **2019/07/04**

دعاء

الحمد لي الله على فضله و نعمته و نعوذ بالله من شرور أنفسنا و سيئات أعمالنا

إن الله و ملائكته يصلون على النبي فصلوات ربي عليه و أفضل تسليم

لا حول ولا قوة إلا بالله العظيم في ملكه الشديد في عقابه الرحيم بعباده

و استغفر الله و أتوب إليه و احمده و اشكره جزيل شكره يليق بمقامه

سبحانه الحي القيوم الذي لا تفوته فائتة و هو بكل شيء عليم

اللهم إني أعوذ بك من دعاء لا يستجاب و قلب لا يخشع و أعوذ بك ربي من علم لا ينفع

اللهم إني ادعوك خير الدعاء و خير العلم و خير ثوابه و العمل به قولا و فعلا

اللهم تبتني و ثقل موازيني احلل العقدة من لساني يفقه قولي و تقبل مني خير أعمالي و أعفو عني يا مالك يا قدوس يا متكبر.

أمين يا رب العالمين

شكر و عرفان

الحمد لي الله رب العالمين الذي سهل لي سبل النجاح لإتمام هذا العمل المتواضع و الذي نحسبه عند الله لي البشرية عامة و الأمة الإسلامية خاصة .

أتوجه بجزيل الشكر و العرفان المجيد الى

الوالدين الكريمين و الجدة الفاضلة و كل الأهل و الأقارب من بعيد أو قريب و أفراد العائلة فردا فردا.

الأستاذ المحترمة المشرف على هذا المجهود الدكتور علي بلعربي و مساعدته لي و كل الأساتذة الكرام من تعلمت على يديهم و تتلمذت

إلى كل الزملاء الكرام في الدراسة و غيرها و خاصة كمال بودوح الأخ الوفي.

إلى كل العمال والإداريين و ألأساتذة بكلية الحقوق و العلوم السياسية.

إلى كل من أعانني من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

الإهداء

"إقراء باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق"

إلى سبب وجودي بعد ربي و إذنه الوالدين الغاليين

الى إخوتي و أخواتي

إلى الزوجة الكريمة و أولادي الأعزاء

إلى الأساتذة الاكارم بجامعة مستغانم

إلى كل الأصدقاء و الأحبة

إلى الجدة الكريمة مخطارية فريح

إلى أصدقاء الدفعة من طلبة والعلوم السياسية

إلى كل من عرفني من قريب او بعيد اهدي ثمرة جهدي و عملي المتواضع.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: مدخل نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الأول: تطور السياسة الخارجية الجزائرية ومحدداتها.

المطلب الأول: مراحل تطور السياسة الخارجية الجزائرية من سنة 1962 إلى سنة 2016.

المطلب الثاني:محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثاني:مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وخصائصها.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية الجزائرية.

الفصل الثاني:منظورات السياسة الخارجية الجزائرية نحوالمنطقة المتوسطية.

المبحث الأول: مفهوم المنطقة المتوسطية وأهميتها الجيوسياسية.

المطلب الأول: التعريف بالمنطقة المتوسطية.

المطلب الثاني: تحديات وآفاق المنطقة المتوسطية.

المبحث الثاني: استراتيجيات الجزائر نحو المنطقة المتوسطية وأبعادها.

المطلب الأول: أهمية الجزائرية في منطقة المتوسط.

المطلب الثاني: جهود وآليات السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة المتوسطية.

خاتمة.

مقدمة

تعد السياسة الخارجية الجزائرية من أهم السياسات الخارجية التي لاقت اهتمام الباحثين في ميدان العلاقات المتوسطية ، ذلك أن الجزائر كانت منذ القديم ذات وزن كبير في الخارطة السياسية والاقتصادية للعالم أجمع وإفريقيا خصوصا.

ونظرا لموقعها الجغرافي المطل على البحر الأبيض المتوسط، عمدت الجزائر على أن توجه اهتمامها لهذه المنطقة لما لها من أهمية جيواستراتيجية، تتمثل أساسا باعتبارها حلقة الوصل بين القارات الثلاث أوربا و أسيا وإفريقيا والتي تسمى بالعالم القديم.

وتعاقب فيها الرؤساء والحكام بمختلف التوجهات نحو المتوسط، وذلك بمحاولة تحقيق المصالح من جهة وتوطيد العلاقات مع الدول المطلة عليه من جهة أخرى كان أهم أولويات صانعي القرار الجزائري.

لذلك كان من الضروري والمهم أن نوجه دراستنا للسياسة الخارجية الجزائرية نحو المتوسط، ونظرا لصعوبة دراسة هذه السياسة منذ بدايتها، فقد حددناها بالفترة التي أعقبت الاستقلال عن فرنسا باعتبار أنها كانت فترة ازدهر فيها نشاط السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة المتوسطية.

فقد شهد العالم بعد الحرب الباردة تحولا كبيرا في النظام الدولي، تجلى خصوصا في تحول الطريقة المتبعة في السياسة الخارجية من سياسة صراع، إلى سياسة تحالف وبحث سلمي على تحقيق المصلحة، وهذا ما تجلى أساسا في السياسة الخارجية التي صارت تتبعها الجزائر اتجاه المنطقة المتوسطية. أصبحت أساليب السياسة الخارجية الجزائرية تعتمد على طرق وأساليب جديدة قصد تحقيق المصلحة الذاتية التي تبقى الأهم في سياساتها الخارجية

بناء على ذلك ارتأينا أن نقدم بحثنا هذا بعنوان توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها المتوسطي محاولين أن نسرد فيه أهم ما يتعلق بطبيعة السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط خصوصا في الفترة التي عقبت الحرب الباردة .

أهمية الموضوع:

لهذا الموضوع أهمية بالغة إذ يستمدها من عدة جوانب مهمة نذكر منها:

أولا: تعد الجزائر إحدى أكبر الدول في المنطقة وأكثرها امتلاكا للثروات الطبيعية والقدرات العسكرية و البشرية، (عسكرية سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، تاريخية ...)، زيادة على ذلك فهي تمتلك ماضيا تاريخيا خاصا مع فرنسا مما نجم عنه علاقات قوية بين البلدين.

لذلك استوجب معرفة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المنطقة المتوسطية لنعرف بشكل أكبر الخصوصيات التي تتمتع بها هذه الدولة، والأسباب التي تبني من خلالها سياستها الخارجية في حوض المتوسط الذي نعد أحد أطرافه.

ثانيا: عرفت السياسة الخارجية الجزائرية العديد من التحولات على امتداد تاريخها لتستقر في فترة الحرب الباردة بشكل جديد خالي من الطرق القديمة التي كان للقوة العسكرية دور كبير في بنيتها.

بناء على ذلك فلهذا الموضوع أهمية بالغة في معرفة أسباب التغير في سياستها إضافة إلى توجهاتها الجديدة في المنطقة المتوسطية.

ثالثا: تفتقد الدراسات الخاصة لميدان العلوم السياسية بشكل كبير لبحوث تتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية رغم أن هذه الأخيرة تتمتع بقدرات كبيرة إذ تتعلق أغلب الدراسات بالسياسة الخارجية للدول الكبرى وهذا ماجعلنا نحاول أن نضع بحثا ولو بسيطا يشمل أهم ماتتميز به السياسة الخارجية الجزائرية خصوصا اتجاه المنطقة المتوسطية.

رابعا: تحديد نظرة عامة عن ما تهدف إليه السياسة الخارجية الجزائرية المتبعة اتجاه المنطقة المتوسطية، وذلك من خلال دراسة أساليبها والإستراتيجيات المتبعة فيها.

أدبيات الدراسة:

رغم الأهمية البالغة لموضوع دراستنا وهو توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها المتوسطي, ألا أن هذا الموضوع لم ينل قدرا كبيرا من الاهتمام، إلا أننا حاولنا أن نجمع أهم البحوث السابقة المتعلقة بهذا الموضوع ، والتي يمكن أن نجمل أهمها في الأتي:

_كتاب, **تحليل السياسة الخارجية** : لكاتبه محمد السيد سليم، والذي عالج فيه الكاتب أهم المقاربات المتعلقة بميدان السياسة الخارجية، وأهم النظريات التي تتطرق لهذا الموضوع وهو ما يسمح بمقارنتها مع النظريات التي درست السياسة الخارجية الجزائرية.

_كتاب، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي** للكاتب عبد النور بن عنتر والتي تطرق فيه للأبعاد الأمنية المتوسطية بالنسبة للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

أطروحة دكتوراه، **دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة ظاهرة الارهاب الدولي بعد سنة 2001**، للباحث علي بلعربي، وذلك بجامعة وهران2 قسم العلوم السياسية وقد تطرق فيها الباحث الأهم الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط في الفترة التي عقبت أحداث 11 سبتمبر، هذا ما جعلنا نستفيد من هذه الأطروحة بالتطرق للقضايا الأمنية المتعلقة بالمتوسط والدول العربية بصفة عامة والتي تعتبر أولوية في السياسة الخارجية الجزائرية المتوسطية عموما والسياسة المغاربية خصوصا.

مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الموضوعية:

قمنا باختيار هذا الموضوع للأسباب المتعلقة بأهمية هذه الدراسة، وكذا لندرة المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة مما جعلنا نعمل على تقديم زاد أكاديمي جديد مفيد في الدراسات اللاحقة المتعلقة بهذا الموضوع.

المبررات الذاتية:

تتعلق المبررات الذاتية لموضوعنا برغبتنا الذاتية في دراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية التي تعد متميزة عن غيرها بأساليبها المختلفة والتي جعلتها مؤثرة في البيئة المتوسطية والأوربية وحتى العالمية.

الإشكالية:

تتعلق المشكلة البحثية لهذه الدراسة باختبار تأثيرات السياسة الخارجية الجزائرية على البيئة المتوسطية، وذلك باعتبار الجزائر إحدى أهم الدول المتوسطية، وبناء على ذلك تطرح هذه الدراسة التساؤلات التالية:

_ما هي السمات العامة للسياسة الخارجية الجزائرية ؟

_ما هي أهم الأبعاد والاستراتيجيات المتبعة اتجاه الفضاء المتوسطي من طرف السياسة الخارجية الجزائرية ؟

_ما مدى تأثير السياسة الخارجية الجزائرية على البيئة العامة لدول البحر الأبيض المتوسط؟

_ ما هي أهم التحديات التي تواجه الجزائر اتجاه القضايا المتعلقة بالمتوسط ؟

الفرضيات العلمية:

انطلقنا من التساؤلات السابقة ومن المقاربات التي يفرضها موضوع الدراسة، فالسياسة الخارجية الجزائرية تعتمد بدرجة كبيرة على الإرث والخصوصية الجزائرية، كما أنها احتاجت للعديد من السنوات والرؤساء لبلورتها بشكلها الحالي. وتهدف السياسة الخارجية الجزائرية لتحقيق العديد من الأهداف والتطلعات، لذلك افترضنا في إجابتنا على التساؤلات المطروحة في بحثنا على الفرضيات التالية:

1- تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية ببيئتها الداخلية والخارجية.

2- تعتمد السياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط على استراتيجيات معينة تختلف حسب طبيعة كل تحدي.

3- ترتبط السياسة الخارجية الجزائرية بتحقيق مصلحة الجزائر في بيئتها المتوسطية والافريقية والعالمية.

4-إن للجزائر مكانة جيوسياسية تخول لها دورا فعالا ومهم على المستوى المتوسطي والدولي.

الإطار الزمني للموضوع :

يرتبط الإطار الزمني لموضوعنا بالفترة الممتدة مابين انتهاء الحرب الباردة ، إلى غاية سنة 2014 ، والتي تميزت بحالة من النشاط في المنطقة المتوسطية حاولت من خلالها الجزائر جعل نفسها مكانة في هذه المنطقة.

الإطار المكاني للدراسة :

ترتبط هذه الدراسة بالمنطقة التي تشمل البحر الأبيض المتوسط، والذي يضم مجموعة من الدول المطلة عليه تنتمي لقارات ثلاث أوروبا إفريقيا وآسيا، والذي شكلت دوله عدة تقاربات سياسية واقتصادية وأمنية من أجل مواجهة التحديات المشتركة، لعبت الجزائر دورا مهما في هذه التقاربات باعتبارها إحدى أهم الدول في المنطقة المتوسطية .

الإطار النظري للدراسة:

استعملنا في هذه الدراسة عدة مناهج من أجل استيفائها، ومن أهمها نجد:

المنهج التاريخي:

يربط المنهج التاريخي بين الماضي والحاضر والمستقبل إذ يعتمد على أدلة وأدوات ومصادر يمكن استعمالها بعد التأكد منها، لذا فإن هذا المنهج لا غنى عنه في مختلف البحوث الأكاديمية لأن أي بحث أكاديمي يحتاج إلى السرد التاريخي، فالمنهج التاريخي يقوم بدراسة الحوادث والوقائع الماضية وتحليل المشكلات الإنسانية ومحاولة فهمها لكي نفهم الحاضر على ضوء أحداث الماضي.[1]

وقد استعملنا هذا المنهج في بحثنا التطرق للتطور التاريخي الذي عرفته السياسة الخارجية الجزائرية خصوصا مع نهاية الحرب الباردة .

المنهج المقارن:

يعتبر المنهج المقارن أحد أهم المناهج التي تعطي صبغة تفسيرية للدراسة بشكل أكبر، وقد استعمل الباحث هذا المنهج لمقارنة السياسة الخارجية الجزائرية في الماضي والحاضر، وكذا مقارنتها بالسياسات الخارجية الأخرى التي تؤثر في السياسية المتوسطية.

منهج تحليل المضمون:

يعتبر هذا المنهج من أهم أساليب البحث المستخدمة في جمع البيانات[2]. وبناءا على ذلك فقد استخدمناه في بحثنا من أجل جمع مختلف البيانات المتعلقة بالمراحل التي مرت بها الجزائر وكذا تحليل مضمون الوثائق التاريخية والدستورية المتعلقة بموضوع بحثنا .

منهج دراسة الحالة:

[1] مروان عبد المجيد ابراهيم,اسس البحث العلمي لاعداد الرسائل الجامعية(عمان:مؤسسة الورق,ط1,2000,ص147.

[2] محمد شبلي,المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم,المناهج,الاقتربات,الادوات,),(الجزائر,د,د,ن,1997),ص56.

من أهم صفات هذا المنهج أنه يقوم بالتعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من دراسة موضوع ففي دراستنا هذه قمنا بالاعتماد على عينة خاصة بالمرحلة التي عقبت الحرب الباردة إلى غاية سنة 2014.

الإطار ألمفاهيمي للدراسة:

تتعلق دراستنا بمجموعة من المفاهيم الأساسية التي وجب التطرق إليها من أجل أن يأخذ الدارس فكرة عامة عن موضوع البحث:

السياسة الخارجية:

يعتبر مفهوم السياسة الخارجية من أهم المفاهيم في ميدان العلوم السياسية بشكل عام وفي موضوع دراستنا بشكل خاص، ويمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها:

جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، فنشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية صور فردية للحركة الاجتماعية تنتمي وتندرج تحت هذا الباب الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية.

تقسيمات الموضوع:

من أجل أن نستوفي أهم متطلبات دراستنا، قمنا بوضع خطة لدراسة هذا الموضوع إذ قسمناه إلى فصلين عنونا الأول: مدخل نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية، وقد قسمناه إلى مبحثين عنينا في الأول بدراسة التطور تطور السياسة الخارجية الجزائرية ومحدداتها ، مقسمين هذا التطور إلى فترات زمنية ترتبط الأولى بمرحلة ما بعد الاستقلال، أما الثانية عنوناه: السياسة الخارجية الجزائرية وخصائصها مبادئ، تطرقنا فيه مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ومحدداتها.

بينما في الفصل الثاني عنوناه : منظورات السياسة الخارجية الجزائرية نحو المنطقة المتوسطية و قسمناه أيضا إلى مبحثين الأول بعنوان مفهوم المنطقة المتوسطية وأهميتها الجيوسياسية, بينما عالجنا في المبحث الثاني استراتيجيات الجزائر نحو المنطقة المتوسطية وأبعادها.

وقد وضعنا هذا الإطار التنظيمي لكوننا رأينا بأنه الأنسب لإستوفاء جميع متطلبات الدراسة.

الفصل الأول:

مدخل نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية.

تعتبر السياسة الخارجية واحدة من أهم الفروع الكبرى للعلوم السياسية بصفة عامة و علم العلاقات الدولية بصفة خاصة، وقد عرفت تطورات أساسية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فبينما كانت تهتم بقضايا الأمن العسكري ، وكانت تستخدم المنهج التقليدي القائم على رصد التطورات التاريخية لسياسات الدول ومحاولة فهما، أصبحت تهتم بأبعاد اقتصادية وثقافية متعددة الأوجه. فتحليل السياسة الخارجية يتطلب الإلمام بزوايا عديدة كالتوجهات و العوامل المؤثرة في صياغة أهداف السياسة الخارجية. غير ان محاولة وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية تكتنفه بعض الصعوبات، خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية.

فهناك من يعرفها من خلال مجموعة عناصر تدخل في تركيبها، ونجد في هذا السياق تعريف **سيبوري** الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها: "مجموعة من الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية...."[1]

وتعرف **صدقة فاضل** السياسة الخارجية على أنها:"عملية وضع الأهداف التي تسعى حكومة الدولة لتحقيقها خارج حدودها الإقليمية ايزاء وحدات خارجية أخرى، وتحديد واتخاذ الوسائل التي تتبعها لتحقيق تلك الأهداف."[2]

[1] محمد السيد سليم,تحليل السياسة الخارجية (القاهرة:مكتبة النهضة المصرية,ط2, 1998),ص09.

[2] صدقة فاضل,موجز نظرية السياسة الخارجية (مجلة التعاون,العدد38, 1995),ص120.

ويعرفها **زايد عبيد الله مصباح** على انه:"عبارة عن حدث و فعل ملموس تقوم به الدولة بصورة مقصودة و هادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسلوك الخارجي يتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به، و ما يترتب عنها من نتائج خارج الحدود."[1]

وبصفة عامة يمكن تعريف السياسة الخارجية على أنها:"مجموعة الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي، والمعبرة عن إيديولوجية النظام السياسي، وتوجهاته الفكرية والفلسفية، والراعية للمصالح الوطنية للأمة، والمعبرة عن التمازج بين شخصية صناع القرار، والضروف الدولية القائمة، والموارد المتوفرة والتي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية".[2]

بالتالي فان تعدد التعريفات والتفاوت في نواحي التركيز إنما يعكس تعقيد الظاهرة السياسية الخارجية،فالدولة تسعى بصفة عامة إلى تحقيق أهدافها من خلال التوجه الخارجي، وتمكن الأهداف السياسية للسياسة الخارجية في المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وامنها القومي، زيادة قوة الدولة، تطوير المستوى الاقتصادي للدولة.

إضافة إلى جملة من أهداف الثانوية نذكر منها: العمل على نشر الإيديولوجية والثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها، والعمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والدولي.[3]

ومن هذا المنطلق سنقوم في هذا الفصل بدراسة الايطار التاريخي والمؤسساتي والفكري للسياسة الخارجية الجزائرية، من خلال مبحثين:

المبحث الأول: تطور السياسة الخارجية الجزائرية ومحدداتها.

---

[1]مصباح زايد عبيد الله , السياسة الخارجية (مالطا:منشورات ايليغا, 1994), ص10.

[2]مصباح عامر ,معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية,(الجزائر:المكتبة الجزائرية, ط1, 2005),ص106.

[3]بطرسغالي و محمود خيري عيسى, المدخل في علم السياسة,(القاهرة: مكتبة الانجلومصرية, 1982),ص102.

الفصل الثاني: منظورات السياسة الخارجية الجزائرية نحوا لمنطقة المتوسطية

المبحث الأول: تطور السياسة الخارجية الجزائرية ومحدداتها.

إن دراسة وتحليل أي سياسة خارجية لدولة ما يستوجب دراسة ماضيها وبداياتها وتطورها التاريخي، وكذلك محدداتها ومدى التغيرات التي طرأت عليها أثناء التطورات المحلية والدولية المختلفة، لاسيما أن كانت احد أهم واقوي الدول إقليما لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى معرفة أهم المحطات التاريخية التي مرت بها الجزائر بعد الاستقلال وذلك لمعرفة:

- مدى قوة الجزائر باعتبار القوة احد المحركات الأساسية للسلوك الخارجي للدول من اجل معرفة و تفسير السلوك الخارجي الجزائري.

- مدى استمرارية الخطوط العرضية للسياسة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات الإقليمية و الدولية.

المطلب الأول: مراحل تطور السياسة الخارجية الجزائرية1962-2016

1-السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال1962-1978:

لقد برزت الجزائر المستقلة ملاعب أساسي في إفريقيا بحكم خصائصها الجيوسياسية على المستوى الإقليمي وكذا الإرادة السياسية لحكامها حيث كان لها دور قوي في دعم التيار المناهض للاستعمار في القارة الإفريقية والعمل على تحقيق الوحدة والتضامن الإفريقيين، فدعم حركات التحرر كان المحور الرئيسي في السياسة الخارجية الجزائرية نتيجة لما عانته طوال سنوات الكفاح المسلح ضد المستعمر ولذلك فقد كان تضامنها مع الحركات التحررية في إفريقيا وخارجها قويا جدا، كما عملت الجزائر بقوة على توحيد القارة الإفريقية للتصدي للتدخلات

الخارجية وبالتالي التمهيد لعودة الاستعمار حيث تعد منظمة الوحدة الإفريقية من أهم الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد وسمحت بتوحيد الشعوب الإفريقية للدفاع عن مصالحها الاقتصادية وتحرير الشعوب الإفريقية التي مازالت تحت يد الإستعمار[1] كما انضمت الجزائر إلى عضوية الأمم المتحدة في 08 أكتوبر1962 وفي سنة 1963 عقدت اتفاقية حسن الجوار مع كل من جمهورية مالي وجمهورية النيجر.

وفي عهد الرئيس الراحل هواري بومدين برز الدور المحوري للجزائر على الساحة الدولية خاصة في قضايا دول العالم الثالث من خلال حركة عدم الانحياز التي طالبت بنظام دولي جديد مبني على العدل والمحافظة على المصالح المشتركة للدول وفي هذه المرحلة شهدت الجزائر نشاطا دبلوماسيا مستمرا وفاعلا تحققت فيه الكثير من النقاط ا إيجابية على غرار المساهمة في حركة عدم الإنحياز من خلال مؤتمر 1973 وكذا المساعي الحميدة لتسوية الخلاف الموريتاني المغربي سنة 1969 والتي حالت كذلك دون تازم الوضع بيت تونس وليبيا سنة 1974 وهذا النجاح يعود لسياسة الرئيس الراحل هواري بومدين وكذا الظروف الدولية الملائمة ماعرف بالحرب الباردة بالإضافة لسمعة الثورة التحريرية على المستوى الدولي[2].

2- مرحلة 1979- 1988 :

وفي هذه المرحلة استمرت السياسة الخارجية الجزائرية في نفس المسار مع العمل على موازنة علاقاتها مع المعسكرين وهو ما أكدته زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد لواشنطن سنة

[1] Nassim mokrani les nouvelles diplomatie ,gens, qualification et accompagnement algérien édition casabah,2009 p29-32

[2] – Bouselham abdelkader ,regards sur les diplomatie algérienne ,Algérie: édition casabah2006page 36.

1985 حيث كانت العلاقات الجزائرية الأمريكية جيدة وهو ما تجلى في المسار التاريخي الذي ميز هذه العلاقات رغم اختيار الجزائر النهج الاشتراكي كنظام سياسي بعد الاستقلال وهو اختيار أملته ظروف تاريخية مرتبطة بالاستعمار وكذا موجة حركات التحرر التي اجتاحت العالم خلال القرن الماضي، ولا يزال الأمريكيون يشيدون بالأدوار الدبلوماسية التي قامت بها الجزائر من أجل تسوية النزاعات سلميا كما حدث مع الإفراج عن الرهائن الأمريكيين الذين احتجزوا في طهران عام 1979 حيث لعبت الجزائر دورا رائدا من أجل الإفراج عنهم في20 يناير 1981[1] .

ولهذا فإن الجزائر بذلت جهودا لا بأس بها لدعم حركات التحرر ماديا أو دبلوماسيا من خلال الإطار الجماعي عبر أجهزة منظمة الوحدة الإفريقية كلجنة تنسيق لتحرير إفريقيا وصندوق المساعدات المالية لحركات التحرر أو من خلال العلاقات الثنائية مع الحركات التحررية بالمستعمرات البرتغالية(غينيا–موزنبيق–أنغولا–جزر الرأس الأخضر)أومع المستعمرات الفرنسية والتي لم يبق منها في ذلك الوقت سوى(جيبوتي،جزر القمر)وفي المستعمرات الإسبانية(الصحراء الغربية وجزر الكناري)وهكذا استطاعت الجزائر أن تلعب دورا كبيرا في مساندة حركة التحرر في أفريقيا[2].

3–تطور السياسة الخارجية الجزائرية من سنة 1988 إلى سنة 1998:

أدت الأزمة الداخلية التي عرفتها الجزائر انطلاق من أحداث أكتوبر 1988 إلى انفجار الوضع الداخلي سنة 1992 وانعكس ذلك على تراجع النشاط الدبلوماسي الجزائري،وذلك بسبب

[1] –Mohamed redha boughrira op.cit page 125.

[2] -Nicole grimaud,la politique extérieur d'algérien. parie m édition karala,1984,page72-74.

الهجمة الشرسة التي تعرض لها النظام خصوصا من طرف الإعلام الغربي ذو الصدى الواسع لدى الرأي العام والذي أدى إلى تشويه سمعته هذا من جهة،ومن جهة أخرى فإن خطورة الوضع الداخلي للجزائر من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ازدادت حدة جراء الحصار الاقتصادي الذي فرضته بعض الدول بسبب رفضها التعامل مع النظام الحاكم أو الخوف من عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته الاقتصادية مما أدى إلى تراجع النشاط الدبلوماسي بشكل كبير.

وتعد هذه المرحلة من أخطر المراحل الأزموية التي واجهتها الجزائر على الإطلاق خاصة وأنها استمرت حوالي احد عشر سنة، وفي هذه المرحلة تحول النشاط الخارجي ابتداء من عام 1992 إلى مجرد رد فعل عما يقال هنا وهناك عبر العالم في علاقاته بالأزمة الجزائرية الكبرى،ولعدة سنوات ظلت الجزائر تتفرج على انتقادات وحصار قوى دولية عديدة دون أن تستطيع الرد عليها أو التفاعل معها كما ينبغي بل حتى أن المواطن الجزائري في هذه الفترة أصبح محل شبهة في مختلف الموانئ والمطارات الدول.[1]

4- تطور السياسة الخارجية الجزائرية في مرحلة الرئيس بوتفليقة من سنة 1999-2016:

بدأت مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم سنة1999 حيث شهدت السياسة الخارجية الجزائرية حركية دبلوماسية مكثفة باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها من تونس إلى المغرب ومن النيجر إلى موريتانيا مرورا بمالي ،ويقود هذه الحركية الدبلوماسية عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية ،وينطلق فيه من فكرة أساسية مفادها أن الجزائر تتميز بالعمق

[2]- محمد بوعشة ،الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإريتيرية، ار الجيل ،ص 3

الاستراتيجي الذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في محيطها الجيوسياسي ،وهذا العمل الاستراتيجي في البعد الجغرافي والبعد التاريخي والحضاري ،فجغرافيا تتمتع الجزائر بموقع الدولة المركزية في القارة الإفريقية فهي بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا[1] .

بالإضافة إلى أن الجزائر تعتبر ثاني قوة اقتصادية في إفريقيا كما أن أولويات السياسة الخارجية الجزائرية ترتكز على الأمن بمفهومه الواسع حيث سيطر هذا المفهوم على كل العمل السياسي ،الاقتصادي الاجتماعي والثقافي للسياسة الخارجية الجزائرية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب حيث كان هذا الهدف على رأس الأولويات لتليها التنمية الوطنية والجهوية ،وأخيرا تحسين صورة الجزائر في الخارج ما يعرف بالدبلوماسية العمومية.

حيث قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بـ31 زيارة إلى الدول الإفريقية ،كما سجلت الدبلوماسية الجزائرية عودة قوية لافتة للنظر للساحة الدولية وكان نجاح وساطتها في حل العديد من القضايا واتخاذ مواقف شجاعة وحازمة في قضايا أخرى مؤشرا قويا على قدراتها في صناعة حراك دولي[2].

والملاحظة الجوهرية التي تصادف أي متابع لمسار الدبلوماسية الجزائرية أنها شهدت عهدين ذهبيين الأول سنوات السبعينات حتى سنة1979 وثاني مرحلة بعد خروج الجزائر من عزلتها في السنوات العشر الأخيرة والمسجل في كل هذا هو ثبات مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية على مبادئها وعدم تغيرها بتغير الرؤساء واختلفت شدة اللهجة من وقت لآخر وفق براغماتية

[1] بن عائشة محمد أمين الدبلوماسية الجزائرية تجاه أزمة مالي، رسالة ماستر غير منشورة الجزائر 03 قسم دراسات إقليمية ،2013، ص21-22

[2] محمد بوعشة مرجع سابق ص 35،37.

الأحداث الدولية والوضع الداخلي دون تفريط في المبادئ والأسس التي بنت عليها الدولة الجزائرية سياستها الخارجية[1] .

المطلب الثاني:محددات السياسة الخارجية الجزائرية

1-المحددات الداخلية:

1-جغرافيا: تتمتع الجزائر بموقعها الجغرافي الممتاز الذي يحتل أهمية استراتيجية فهو يطل على واجهة بحرية تبلغ 1200كم تمثلت في حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يعد ملتقى حضارات الأمم المختلفة القديمة والحديثة ويربط بين ثلاث قارات (إفريقيا-أوروبا-أسيا)وتتوسط الجزائر بلدان المغرب العربي فمن الشرق تحدها تونس وليبيا والمغرب في الشمال الغربي وتتشارك في حدودها البرية مع كل من مالي وموريتانيا والنيجر حيث تتربع 2.381.741 كلم^2 ولهذا تعد أكبر بلد إفريقي مساحة بعد انقسام السودان سنة2011 كما تتوغل الجزائر في القلب الإفريقي الصحراوي لمسافة 3000كم^2 حيث تشكل الصحراء مساحة واسعة في الأرض الجزائرية فهي تقارب 90 % كل هذه المعطيات أعطت للجزائر عمقا استراتيجيا في مواجهة التهديدات الخارجية.

2-السكان: بلغ عدد سكان الجزائر 30.3 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة2000 وبالنسبة لتوزيع السكان نجد أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالمطر وغيره من العناصر الطبيعية الأخرى فالقسم الشمالي الأكثر مطرا يتركز فيه حوالي 90 %، والذي يمثل 4% من الإقليم الوطني، و28 %

[2]htpp: //www.dysraire .com/elhiwar/ 12454 فائزة سايح مبادئ الدبلوماسية الجزائرية ثابت لا يتغير بتغيير الرؤساء يوم الإطلاع 2015/03/17 على الساعة 14:00

يعيشون في الهضاب العليا أي على مساحة 9% من الإقليم، في حين لاستقطب مناطق الجنوب الممتدة على مساحة 87% من الإقليم إلا 9% من السكان وتبلغ القوة العاملة في الجزائر حسب إحصائيات عام 1990 أكثر من 32% من جملة عدد السكان[1].

2-المحددات الخارجية:

1-النسق الدولي:

النسق الدولي ضروري جدا في توجيه السياسة الخارجية وهو ما أكده علماء السياسة الدولية "بيتر قروتس" حيث قال: "إن بعض السياسات الخارجية ليست تابعة لعوامل داخلية فقط بل أن مرجع تلك السياسات كذلك هو وضع دولي معين تفرضه الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي[2]، الأمر الذي يخلق ردة فعل لدى الدول الأخرى ويجعلها تغير من سياساتها وتركيبتها الهيكلية من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الداخلية وإجراء بعض التغيرات في الترتيبات والمؤسسات المهمة ليتم تقليل تأثير الضغط الخارجي[3]. كما يقول الدكتور "لويدهنس" انه لا مراد في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول في النسق بصرف النظر عن نظمها الداخلية.[4]

ويظهر تأثير النسق الدولي على الوحدات الدولية أو التأثير في سلوك هذه الوحدات الدولية أو التأثير في سلوك هذه الوحدات ويختلف باختلاف حجم الدولة سواءا كانت كبيرة أو

[1] المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، (الجزائر :المطبعة الرسمية،حي البساتين،بئر مراد رايس)ص07.

[2] محمد صبري محسوب العالم العربي دراسة جغرافية (القاهرة:دار الفكر العربي 2002،ص 325-328).

[3] بالحبيب عبد الله ،مرجع سابق، ص(85-86).

[4] محمد بن عطية شهرزاد السياسة الخارجية الجزائرية في أفريقيا مذكرة لنيل شهادة ماستر دبلوماسية وتعاون دولي قسم العلوم السياسية (مستغانم،كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012-2013)ص18.

صغيرة وكذلك يظهر تأثيره على اختلاف قدرات الدولة الاقتصادية والتكنولوجية وكذلك البشرية ،وفي خضم نظام الثنائية القطبية فإن النسق الدولي يعطي حيزا أكبر للدول الصغيرة والمتوسطة من أجل المناورة على عكس النظام ذو الأحادية القطبية الذي يتقلص فيه دورها.

والجزائر إحدى هذه الدول التي كان لها هامش واسع من المناورة من المناورة في ظل الثنائية القطبية وهو ما انعكس إيجابا على النشاط والحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا وهو ما تزامن وموقف الاتحاد السوفياتي الداعم للحركات التحررية باعتبارها وسيلة من وسائل محاربة الامبريالية وفي هذه الفترة استطاعت الدبلوماسية أن تصل إلى مرتبة مميزة في العالم الثالث وهذا بفضل وقوفها إلى جانب الحركات التحررية ومساندتها في الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث إلا أن هذه المرتبة سرعان ما تراجعت إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور نسق دولي ذو قطبية أوحادية أدى بالجزائر إلى الانكماش والتراجع وهو ما ظهر في مواقفها نحو القضية الصحراوية وكذلك القضية الصحراوية وكذلك القضية القضية الفلسطينية أصبح دعم الجزائر لها ضعيفا جدا سواء من حيث الدعم المادي أو الدبلوماسي. وقد شمل تأثير العوامل الخارجية على السياسة الخارجية الجزائرية كافة المستويات.

1-على المستوى الإقليمي:

باعتبار الجزائر قوة إقليمية سواء كانت من الناحية الجغرافية (قلب المغرب العربي وبوابة إفريقيا) وكذلك تواجدها ضمن منطقة إستراتيجية وهمزة وصل بين أوروبا وإفريقيا الأمر الذي جعلها معرضة لتأثيرات العوامل الخارجية والتي كانت أكثر حدة أثناء ظهور هيمنة القطب

الواحد وما نتج عنها من تحولات كانتشار التكتلات الدولية،تصاعد ظاهرة العولمة الأمر الذي جعل الجزائر تهتم أكثر بالجبهة الإقليمية من أجل تفعيل الحوار والتعاون وبكل الآليات والهياكل التكاملية وعلى رأسها جامعة الدول العربية،الإتحاد الإفريقي،اتحاد المغرب العربي،الجبهة العربية والجبهة الإفريقية وكذلك المتوسطية.

1- الجبهة العربية:

بوعي منها على استرجاع دورها الريادي على المستوى –العربي عملت الجزائر على دعمها للتكتلات الجهوية والعمل على إحيائها من الركود الذي مس مختلف هياكلها ،وأول خطوة خطتها الجزائر هو تحسين علاقاتها مع جيرانها كتونس والمغرب والسودان وعينت سفرائها وأكدت على ضرورة دفع المسار التعاون والإخاء بين الأشقاء العرب من خلال تفعيل مسار الإتحاد المغاربي وكذلك إصلاح هياكل الجامعة العربية بما يجعل قراراتها إلزامية وأكثر شرعية" وبخصوص هذه الأخيرة فإنه يتعين تطوير آلياتها وبعث نشاطاتها حتى تتمكن هذه المنظمة من المساهمة في استتباب السلم والاستقرار في المنطقة وفقا للظروف التي عرفت تغيرات جذرية منذ تأسيسها".[1] كلمة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في لقاء مع القمة التحضيرية للقمة35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر بتاريخ17جويلية1990.

2-الجبهة الإفريقية:

[1]إبراهيم روماني ،مختارات خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2003 الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة(الجزائر :منشورات ANEP 2003)ص403

اعتمدت الجزائر في مسعاها من أجل استعادة دورها على المستوى الإفريقي على لعب دور محوري به مما أدى للتنافس مع عدة دول على رأسها مصر وليبيا ،وقد عزز مجيء الرئيس بوتفليقة دور الجزائر وعمل على إدخالها في مجمل التفاعلات الإقليمية وخاصة في المبادرات الإفريقية وعلى رأسها مبادرة النيباد لتنمية أفريقيا وكون الجزائر من القارة الإفريقية فإن ظهور تأثير الدائرة الإفريقية على السياسة الخارجية بدا جليا من خلال سعيها الدائم للدفاع عن قضايا القارة السمراء في مختلف المحافل الدولية،وكذا عملها على إرساء علاقات التعاون جنوب–جنوب وشمال جنوب.

3-الجبهة المتوسطية:

نظرا لموقع الجزائر الخاص في حوض المتوسط استغلت هذه الأخيرة هذه الواجهة البحرية استغلال اقتصاديا من خلال مبادلاتها التجارية أما دبلوماسيا فقد عملت على إقامة شراكة متوسطية لتفعيل الاستقرار والأمن في هذه المنطقة حيث تم التوقيع على هذه الشراكة سنة2001.

2-على المستوى الإقليمي:

حاولت الجزائر بعد نهاية الحرب الباردة مواكبة التغيرات الدولية ،حيث كان لزاما على صناع القرار في الجزائر إدراك حجم التحولات الحاصلة في العالم خاصة في ظل الثورة التكنولوجية التي اختصرت المسافات بين الدول والشعوب ما جعل التعاون الدولي أمرا حتميا مع مراعاة المصالح المشتركة، وفي هذا الصدد عملت الجزائر على تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوطيدها على مختلف الأصعدة من خلال تقريب وجهات النظر

في عديد القضايا إدراكا منها أن استرجاع مكانتها على الساحة الدولية لا يتم دون ربط علاقة وطيدة مع أمريكا باعتبارها القطب المهيمن على النظام الدولي حيث تمت عدة زيارات للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لهذا البلد وكذا جلب الاستثمارات الأمريكية، غير أن هذا لم يمنع الجزائر من تعزيز الشراكة والتعاون مع بقية الدول الفاعلة على الساحة الدولية كروسيا التي زار رئيسها فلاديمير بوتين الجزائر في 10مارس[1]2006 وفرنسا التي عرفت علاقتها بالجزائر تحسنا ملحوظا من خلال تبادل الزيارات وكذا الالتزام بمواصلة الحوار السياسي الثنائي،أما العلاقات الصينية الجزائرية فقد عرفت تطورا كبيرا خاصة في شقها الاقتصادي كل هذه المساعي نابعة من رغبتها في الاندماج في المنظومة العالمية.

3-المؤشرات الاقتصادية:

للعامل الاقتصادي أهمية كبيرة فهو بمثابة الدافع لاتجاهات المجريات السياسية والجزائر كأي دولة يلعب فيها الاقتصاد دورا حيويا في مجال السياسة حيث يعد اقتصادها من أكبر اقتصاديات في أفريقيا ويقدر الدخل القومي فيها بأكثر من 183 مليار دولار سنة2011 بزيادة قدرها 15.38% في سنة 2011[2].

وتعتبر الموارد الطبيعية إحدى العوامل الأساسية في قوة وغنى الدولة وتظهر ثروات الجزائر في:

1-الثروة المعدنية:

[1]علي حسين زيارة بوتين التاريخية للجزائر تعزيز الشراكة الإستراتيجية من الموقع:

[2]http//www.alasr.w/index.cfm :method:home.com/contented: 2006/11/03

- **الحديد:** تعد الجزائر أول بلد إفريقي ينتج الحديد وفق لبعض إحصائيات سنة 1938 حيث بلغ إنتاج الحديد ثلاثة ملايين طن ومن أهم مناجمه نذكر منجم الونزة ومنجم خنقة اللذان يقعان على الحدود التونسية .

-**الغاز الطبيعي:** تملك الجزائر خامس أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم وهذا بعد كل من روسيا، إيران، و.م.أ، وقطر، وثاني أكبر مصدر له لأوروبا إذ تصدر 1.4 تريليون متر مكعب سنوي عبر خطي [1]تصدير في البحر الأبيض المتوسط ومن أهم حقول الغاز في الجزائر حقل حاسي الرمل وعين أمناس.

-**البترول:** يقدر احتياطي الجزائر بـ22% من الاحتياطي العالمي للنفط مرشحة للارتفاع من خلال زيادة عمليات التنقيب والاستكشاف وتتركز معظم حقوله في الصحراء أهمها حاسي مسعود وحقل تقنتورين مرتبطة بشبكة إمداد للموانئ الرئيسية .

-**الفوسفات:** تحتل الجزائر المرتبة التاسعة عشر عالميا في إنتاج الفوسفات فقد أنتجت مامقداره 740ألف طن سنة2002 حيث توجد أهم مناجمه في منطقة الكريف بالقرب من الحدود التونسية ومنطقة تبسة.

2- الثروة الزراعية: تعد الزراعة عنصرا حيويا في الثروة الاقتصادية فحوالي 80% من السكان يمارسون هذا النشاط بمساحة قدرها سبعة ملايين هكتار ومن أهم المتوجات نذكر القمح الشعير

1-صبيحة بخوش, اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007,(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع2010) ص91 .

الأرز،الذرة وتتركز في الإقليم الشمالي نظرا لتوفر الأمطار بالإضافة لمنتوجات أخرى كالحمضيات والزيتون.

4-المؤشرات الاجتماعية والسياسية:

1-الثقافة السياسية:

تعد الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من محددات السياسة الخارجية حيث تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية كما أنها تلعب دورا في وضع حدودا عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.

لقد عرف النظام السياسي الجزائري شكلين من الثقافة السياسية الأولى في وجود التوجه الاشتراكي والأحادية الحزبية أي نظام الحزب الواحد حيث طبعت النظام السياسي ثقافة سياسية ضعيفة غيب فيها الشعب في عدة محطات مهمة ،أما الشكل فكان في مرحلة الثمانينات حتى أواخرها(أحداث أكتوبر1988) انهار خلالها النظام السياسي وفقد شرعيته وتميزت هذه المرحلة بثقافة سياسية جديدة تمثلت في الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية فازدهرت الكثير من قوى المعارضة خاصة الإسلامية والبربرية إلا أن المجتمع والممارسات البوليسية حال دون التعبير عنها وتلبية مطالبها مما أدى لتحولات سياسية عاشتها الجزائر وأدخلتها في أزمة اجتماعية وأمنية ما عرف بالعشرية السوداء.[1]

[1]بلاحة حياة، المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11سبتمبر2001، مذكرة لنيل شهادة الماستر (جامعة مستغانم كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية)ص44.

ولقد تكون لدى المجتمع الجزائري صورة سلبية حول التدخل الأجنبي أو تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية واعتبره تدخلا في شؤون الغير وهذا البعد الاجتماعي للسياسة الخارجية للجزائر الذي نص عليه الدستور أي عدم إرسال الجيش الوطني إلى خارج الحدود.

2-التجانس الاجتماعي: يلعب التجانس الاجتماعي دورا هاما فهو أحد عناصر قوة الدولة فالمجتمع الذي يحوي أقليات يعتبر غير متجانس حتى أنه يصبح عرضة لصراعات داخلية مما يؤثر على الدولة خارجيا ويضعفها جراء التدخلات الخارجية ،ولكن في حالة وجود تجانس اجتماعي فإنه يكون عاملا إيجابيا ويعطي قوة للتماسك الداخلي لهذا المجتمع ويساعد كذلك على تقوية الأداء الخارجي .

لأن المجتمع الجزائري هو مجتمع يجمعه الدين الواحد "الإسلام" واللغة الواحدة "العربية" وكذلك وحدة الثقافة كلها عوامل جعلت منه مجتمعا متجانسا وصامدا أمام محاولات الاستعمار الفرنسي طمس الهوية والمقومات الشخصية لهذا البلد رغم وجود بعض اللهجات مثل الأمازيغية إلا أنها لم تؤثر في هذا التجانس[1].

[1] المرجع السابق,ص49.

المبحث الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وخصائصه

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

1-مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

يعد مبدأ التعاون بين الدول المجاورة من أهم مبادئ بيان أول نوفمبر1954 لبناء مغرب عربي قوي ومتكامل لتفعيل حسن الجوار من المنظور الجزائري وبعث التعاون الثنائي والجهوي لصالح أطرافه عبر الحدود وكذلك التشاور بينها في المسائل المشتركة وفي هذا الشأن وقعت الجزائر العديد من الاتفاقيات الثنائية مع بلدان الجوار من أبرزها التعاون الجزائري التونسي حيث تم التركيز على تنمية الوحدات الصناعية الحدودية بين البلدين وكذا إنشاء وشركات تونسية جزائرية ذات اقتصاد مختلط ليصل مبلغ الاستثمار إلى 292 مليون دينار تونسي.

وبناءا على ذلك نص الدستور الجزائري في مادته 28 من الفصل الثالث الباب الأول "تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصالحة المتبادلة.[1]

2-دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

يعد هذا المبدأ بمثابة القاعدة القانونية في القانون الدولي،وهو ما أولته الجزائر أهمية بالغة فمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من أبرز ما جاء به ميثاق الأمم المتحدة كونه حق

[1]دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 28 من الفصل الثالث الباب الأول.

جماعي من حقوق الإنسان وهو ما نصت عليه المادة 92 من الباب الأول من الفصل السابع من الدستور[1] "شكل الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية

لقد اعتبرت الجزائر قبلة للحركات التحررية حيث تبنت مواقف مناهضة لكل أشكال الاستعمار وتضامنت مع كل الشعوب المضطهدة لتحريرها اقتصاديا وسياسيا فدافعت عن موريتانيا ضد المغرب كما دعمت ولتزال تدعم الشعب الفلسطيني في نضاله حتى أصبح ذلك من ثوابتها الدبلوماسية،كما تقف لجانب الصحراء الغربية لتقرير مصيرها.[2]

3-مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة:

ورد في المادة89 من الدستور الجزائري في الفصل السابع والتزاما بمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية فإن الجزائر تمتنع عن أي حرب تقوم ضد الدول أو تمس بسيادتها المشروعة.[3]

منذ الثورة التحريرية نبذت الجزائر الاستعمار وكانت تتجه للوساطة أو التحكيم أو العودة للمنظمات الدولية أو الإقليمية،وساهمت السياسة الخارجية عبر دبلوماسيتها الحديثة في دعم هذا المبدأ من أجل حل واحتواء العديد من النزاعات، وترى بأن هذا المبدأ عامل من عوامل تقوية التعاون الدولي والاندماج الإقليمي مع دول الجوار بما يصب في مصالح الشعوب التي

[1]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة92 الباب الأول .

[2]-تين حسينة الدبلوماسية الجزائرية الإفريقية مبادرة النيباد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر علوم سياسية دبلوماسية وتعاون دولي (مستغانم كلية الحقوق والعلوم السياسية2012-2013)ص13.

[3]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة89 الفصل السابع.

عانت من الاستعمار مما دفع بالجزائر إلى مساندة مختلف مشاريع التسوية السلمية للنزاعات خاصة في إفريقيا والشرق الأوسط وخاصة النزاع في الصحراء الغربية.

4-مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

ورد في ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبرزت الجزائر كدولة داعمة لهذا المبدأ من خلال المواقف والتصريحات التي وردت على لسان رؤسائها ويظهر هذا في الحياد السلبي وعدم الميل لأي طرف في الأزمات لبعض الدول العربية.

وجاء على لسان وزير خارجيتها "مراد مدلسي" ان الجزائر تعتمد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فهي ترفض التدخل الأجنبي مهما كان نوعه أو شكله،واحترام السيادة الترابية للدول وهو من بين الأسس التي ارتكزت عليها الحكومة الجزائرية المؤقتة في نشاطها الدبلوماسي.[1]

فالدستور الجزائري وفي مادته90 من الفصل السابع نص على:"أن الجزائر تناضل من أجل السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول".[2]

حيث تبنت الجزائر في سياستها الخارجية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حيث دعت إلى ضرورة احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها وهذا الأمر لا يتحقق إلا بتوفير عنصرين أساسيين هما الامتناع عن استعمال القوة المسلحة أو التهديد بها أما العنصر

[1]- تين حسنية، مرجع سابق ص15

[2]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,المادة90 الفصل السابع.

الثاني فهو الاعتراف بالدول المجاورة لأنه من شأنه أن يذهب كل أشكال السيطرة والتهديد لكيان الدولة المعترف بها.

المطلب الثاني:خصائص السياسة الخارجية الجزائرية

1-الطابع الشخصي:

تتميز السياسة الخارجية الجزائرية بهيمنة العوامل الشخصية ، فمؤسسة الرئاسة تحظى بمنزلة معتبرة فهي تنفرد بالسيطرة السياسية حيث نجد أن دستور 1963 في مادته 43 قد خول لرئيس الجمهورية صلاحيات هامة فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة،كما خصه بقيادة الشؤون الخارجية وهو ما جاء في مادته 41 من الدستور.[1]

وقد تعاقبت الدساتير التي أعطت لرئيس الجمهورية قيادة وتنفيذ السياسة العامة للأمة كدستور 1976، تلاه دستور 1989 في مادته 74 أقر لرئيس الجمهورية تقرير السياسة الخارجية للأمة وتوجيهها بالإضافة لتعيينه للسفراء والمبعوثين فوق العادة وإنهاء مهامهم وكذلك تسلم أوراق اعتماد سفراء الدول كما نجد أن دستور 1996 هو الآخر قد أكد على سيطرة الرئيس على صناعة القرار في السياسة الخارجية.[2]

إن تحكم العوامل الشخصية في صناعة السياسة الخارجية يرجع إلى مدى الاهتمام الزائد لصناع القرار بالشؤون الخارجية ويعمل على تعظيم دوره فيها مما يدفعه إلى الإلمام بكافة المهام والصلاحيات في هذا الجانب وبالتالي يقلل التفويض.

---

[1]- تين حسنية، مرجع سابق ص17

[2]- العايب سليم،الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي ،مذكرة لنيل درجة الماجيستر،(جامعة باتنة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية2010-2011)ص36

2-الطابع الأزموي:

يشكل الطابع الأزموي عاملا مهما في السياسة الخارجية الجزائرية حيث يجعلها تنشط في ظل الأزمات على عكس فترة الاستقرار الذي تتميز في بالجمود والتراجع.

فالجزائر كثيرا ما كانت تشكل فاعلا مؤثرا خلال الأزمات ولعل نشاطها هذا يرجع إلى حقبة الاستعمار التي مر بها المجتمع الجزائري،فانفجار الثورة التحريرية أعطى دفعا قويا للدبلوماسية الجزائرية للتحرك على المستوى الإقليمي والدولي إلى غاية انقلاب سنة 1965 الذي أدى غلى تراجع نشاطها لكن سرعان ما عاد هذا النشاط والذي ظهر في عقد العديد من المؤتمرات الدولية على ترابها مثل مؤتمر مجموعة 77 سنة 1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية حيث تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى دول العالم الثالث حيث أصبحت مدرسة للدول الصغيرة والضعيفة وسيدة العالم الثالث بفضل قراراتها التي تتخذها لصالحه ،لكن ظهور أزمة الصحراء الغربية أدى لتراجع هذا الدور مرة أخرى ،لكنها استطاعت الخروج من هذه العزلة وجلب عديد كبير من مؤيدي القضية الصحراوية وهو ما حدث سنة1982 عندما انضمت الجمهورية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية وانسحاب المغرب محتجا على هذا الانضمام.[1]

إلا أنه في مرحلة التسعينات "العشرية السوداء عرفت الدبلوماسية الجزائرية انكفاءا على نفسها بحيث سيطر الجمود على النشاط الخارجي العام إلى غاية سنة 1999 أي مع تسلم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مقاليد الحكم حيث تميزت الدبلوماسية الجزائرية بعد هذه الفترة

[1]- المرجع السابق ص38.

بتكثيف نشاطها الخارجي على لاسيما القارة الإفريقية وهذا بعد قرابة العشر سنوات من التقوقع ،التجاهل اللامبالاة عادت الجزائر لتنشط من جديد على مستوى الساحة الدولية والإقليمية خاصة بعد القيام بحل النزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإيريتيريا .

وقد مثلت أحداث 2001/09/11 فرصة أمام الدبلوماسية الجزائرية برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للمضي قدما في تصور الخاص "بالعودة إلى العالم"[1].

3-الطابع الحيادي:

تلتزم الجزائر في سياستها الخارجية بمبدأ الحياد منذ المرحلة الثورية بحيث لا تتدخل في المسارات الدولية والإقليمية ،أي أنها التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها هيبة لدى المجتمع الدولي ،كما أن التزامها بهذا المبدأ ظهر جليا في مواقفها جراء ما يجري في العالم العربي ومختلف دول العالم ما جعل وساطتها أكثر فاعلية ومصداقية نذكر منها وساطتها في حل النزاع الليبي التونسي والمصري الليبي الذي أتى أكله وكذا وساطتها بين الفصائل الفلسطينية والنزاع العراقي الإيراني الذي فضلت فيه الجزائر اللجوء للحوار،كما حققت الدبلوماسية الجزائرية نجاحا بارزا على المستوى الإفريقي خاصة في حل النزاع الإثيوبي الإريتري ،وكذا النزاع الإثيوبي الصومالي الذي التزمت فيه الجزائر الحياد على عكس بقية الدول العربية التي دعمت

1- محمد بوعشة المرجع السابق الذكر ص 31-39.

أثيوبيا،أما اريتريا فقد دعمتها الجزائر دبلوماسيا وماديا باعتبارها حركة تحررية دون أن تحرج نظام أديسا بابا.[1]

4-خاصية التفاوض:

استخلصت الجزائر العبر من حربها التحريرية فجعلت من التقيد الصارم بالمبادئ المؤدية إلى تحقيق التعاون والوفاق والتبادل بين الأمم واجبا تفرضه على نفسها وانطلاقا من هذا الواجب ساهمت الجزائر بنصيبها في تكريس السلم وتسوية النزاعات الإقليمية والدولية مكرسة في ذلك مبدأ التفاوض والوساطة الدولية وإعماله بل وجعله إحدى ركائز السياسة الخارجية ومن بين المهمات التي وفقت فيها الجزائر في هذا الشأن الصراع في شمال مالي لتنجح في إقناع فصائل المعارضة المسلحة المتكونة من قبائل ترقية وعربية من جهة والحكومة المركزية في باماكو وبعض المليشيات الداعمة لها من جهة أخرى بالجلوس لطاولة الحوار والتفاوض ليتم التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة بعد عدة جولات من الحوار.[2]

ونظرا لمجموع تدخلاتها السلمية في إفريقيا ومناداتها بتطبيق الحوار ونبذ العنف في حل المنازعات اكتسبت الجزائر سمعة طيبة في هذا المجال وطالما اعتبرت وساطتها ذات مصداقية عالية داخل إفريقيا وخارجها.

1- تين حسنية،مرجع سابق ص40

2-بن الحاج جلول نورة ،المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11سبتمبر2001 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر (جامعة مستغانم كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية)ص18

خلاصة الفصل :

يمكن القول بعد دراسة الإطار التاريخي ،أن السياسة الخارجية الجزائرية من أهم السياسات الخارجية وأكثرها تعقيدا، حيث اتسمت بالقدرة على الإستمرارية والتكيف مع أكثر التغيرات الاقليمية و الدولية تأثيرا، لهذا فالجزائر تحتفظ لنفسها دوما بدور فعال في تعريف وفرض أفعالها وقراراتها الخارجية في السياسة العالمية والمتوسطية .وعند دراستنا لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، فنلاحظ أن الجزائر تسعى إلى تقوية السلطات التنفيذية خاصة رئيس الجمهورية، أما عن البرلمان فدوره يبقى محدودا نظرا لما ينص عليه الدستور.

كما يظهر أن الجزائر لاتزال تحتفظ بفكرة السيادة المطلقة والإستقلال، تعتبر بمثابة هاجس السياسة الخارجية الجزائرية اليوم حيث تسعى لاستعادة مكانة الجزائر السابقة وتأثيرها في العالم عن طريق محاولة التاثير على المنطقة المتوسطية وتكريس الإتحاد التعاون والتضامن لخدمة مصالحها .فالجزائر دائما تسعى للإنفراد والتميز، لكن المشكل يكمن في أنها تحاول دائما أن تحتل مكانة أكبر من قوتها وإمكانياتها، فالعالمية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، الإستقلال، التسوية السلمية وعدم استعمال القوة تلك المبادئ التي يطمح إليها القادة الجزائريين من خلال توجههم الخارجي تبدو كآمال كبيرة، حيث أن القدرات الذاتية الجزائرية محدودة.

والملاحظ هنا أن البعد التاريخي له الدور الأهم في توجيه السياسة الخارجية التي تبدو متشبعة بالقيم والأفكار السابقة فالجزائر اعتادت أن تكون قوى كبرى مهيمنة على مستوى الاقليم .وبعد الاستقلال عن فرنسا سعت الجزائر إلى استرجاع هذه المكانة وهو ما سعى إليه كل الرؤساء،

ولكن عن طريق اتباع استراتيجيات ناعمة هذه المرة في علاقاتها مع العالم الخارجي مثل الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية،مكافحة الارهاب، حماية البيئة... الخ، واعتماد أسلوب الحوار والمفاوضات، وهي استراتيجيات جديدة للسياسة الخارجية الجزائرية.

وقوفها إلى جانب الحركات التحررية ومساندتها في الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث

إلا أن هذه المرتبة سرعان ما تراجعت إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور نسق دولي ذو قطبية أوحادية أدى بالجزائر إلى الانكماش والتراجع وهو ما ظهر في مواقفها نحو القضية الصحراوية وكذلك القضية الصحراوية وكذلك القضية القضية الفلسطينية أصبح دعم الجزائر لها ضعيفا جدا سواء من حيث الدعم المادي أو الدبلوماسي. وقد شمل تأثير العوامل الخارجية على السياسة الخارجية الجزائرية كافة المستويات.

1-على المستوى الإقليمي:

باعتبار الجزائر قوة إقليمية سواء كانت من الناحية الجغرافية (قلب المغرب العربي وبوابة إفريقيا) وكذلك تواجدها ضمن منطقة إستراتيجية وهمزة وصل بين أوروبا وإفريقيا الأمر الذي جعلها معرضة لتأثيرات العوامل الخارجية والتي كانت أكثر حدة أثناء ظهور هيمنة القطب الواحد وما نتج عنها من تحولات كانتشار التكتلات الدولية،تصاعد ظاهرة العولمة الأمر الذي جعل الجزائر تهتم أكثر بالجبهة الإقليمية من أجل تفعيل الحوار والتعاون وبكل الآليات والهياكل التكاملية وعلى رأسها جامعة الدول العربية،الإتحاد الإفريقي،اتحاد المغرب العربي،الجبهة العربية والجبهة الإفريقية وكذلك المتوسطية.

الفصل الثاني:

منظورات السياسة الخارجية الجزائرية نحوا لمنطقة المتوسطية.

يعتبر البحر البيض المتوسط من بين أهم البحار في العالم إن لم نقل أهمها على الإطلاق ,فقد كان على مر العصور مهد الحضارات ,و تعاقبت على ضفافه أهم الحضارات و الشعوب و الأديان في التاريخ الحديث و القديم ,إذ يتميز بتنوع و اختلاف حضاري و ثقافي فريد ايضافة إلى أهميته الجغرافية حيث يشكل الطريق الأساسي للحركة الاقتصادية الدولية و أهميته الإستراتجية باعتباره المركز الاستراتيجي للعالم حيث يتوسط ثلاث قارات , كما يفصل بين العالم المتقدم و العالم النامي في الجنوب. كل هذه المعطيات جعلت من البحر الأبيض المتوسط نقطة حساسة سواءا في حالة السلم أو الحرب,على حد قول ريشاراد نولت "**ان النقطة المتوسطة مزالة احد النقاط الحساسة حيث مزالة تسمع فيها أصداء تضارب المصالح منذ زمن بعيد**".

وقد عرفت الجزائر منذ القديم حضورا فعالا بالمتوسط سواءا اقتصاديا امنيا أو ثقافيا , فقد كانت المنطقة المتوسطية ذات أولوية في سياستها الخارجية , إلا أن التطورات و التحولات التي شهدها العالم بعد الحرب الباردة خصوصا أدت إلى تغير نظرة العالم للعديد من القضايا.

ومع ظهور قوى دولية جديدة و منافسة أصبحت المنطقة المتوسطية ذات أهمية في استراتجيات الدول الكبرى في العالم ,و بوجود الجزائر ضمن المنطقة المتوسطية باتت مرهونة بتطوير استراتجياتها و أهدافها في المنطقة ,و عليه أصبحت الجزائر مرهونة بحماية مصالحها الحيوية بما يتماشى مع الأوضاع الدولية الجديدة ,و مواجهة المشاكل الداخلية و الخارجية و الإقليمية التي تعرقل بشكل أو بأخر سياستها الخارجية بالمتوسط التي يشكل بالنسبة لها مكان نفوذها التقليدي و التي تعتبر نفسها من الأولويات لديها .و هذا ما سنتطرق إليه من خلال مبحثين.

المبحث الأول مفهوم المنطقة المتوسطية و أهميتها الإستراتجية.

المبحث الثاني: استراتجيات و سياق الجزائر نحو المنطقة المتوسطية.

المبحث الأول:مفهوم المنطقة المتوسطية وأهميتها الجيوسياسية:

سنتناول في هذا المبحث مختلف التعريفات لمنطقة المتوسط, وننهي بالأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للمنطقة.

المطلب الأول:التعريف بالمنطقة المتوسطية:

لقد نشأ على ضفاف البحر المتوسط منذ القدم حضارات تاريخية عديدة منها الفرعونية، اليونانية، الرومانية، العربية، الإسلامية وتوالت عليه القوى الكبرى المختلفة التي اعتمدت بالأساس على القوة البحرية مثل: اسبانيا، البرتغال، بريطانيا، فرنسا، وأخيرا القوى الكبرى: الإتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية .يتسم المتوسط بالتعدد والتنوع، يظهر ذلك في تعدد اللغات التي بتكلمها سكان المنطقة العربية، الفرنسية، اليونانية، التركية، الإيطالية، الإسبانية، العبرية...) إضافة إلى تعدد اللغات نجد الديانات فهناك: الإسلام والمسيحية وهما الديانتان الرئيسيتان في دول المتوسط، هذا بالإضافة إلى الديانة اليهودية وغيرها من الأديان التي يدين بها عدد من سكان المتوسط، كذالك نجد التعدد في الأصول: الأصل الأوروبي، الأسيوي، العربي.

عرف البحر المتوسط بعدة أسماء عبر التاريخ، فمثلا كان الرومان يسمونه (Mare Nostrum)أي بحرنا، بحر الروم، ويطلق عليه العرب البحر الأبيض المتوسط. أما الأتراك فسموه "أكنديز" التي تعني البحر الأبيض وذلك لكثرة زبد أمواجه[1]. ويعرف أيضا أنه بحر محاط بالأراضي أو بحر وسط الأراضي. واشتق اسم "البحر المتوسط" من توسطة للأرض وهو مشتق من كلمتين لاتينيتين (Mediterranee) وهما (Medius)تعني المتوسط و Terra)تعني الأرض، فهو يتوسط القارات العالم القديمة وهي آسيا، أوروبا، إفريقيا، ويتمتع بموقع استراتيجي هام[2]. من الواضح أن الدولة المتوسطية هي الفاعل الرئيسي في نمط

[1]يوم 1- :البحر الأبيض المتوسط، على الموقع,www.ar-wikipedia.org/wiki 2013/03/23
[2]محمد السيد سليم، العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية، الرياض :مطابع جامعة سعود، 1991 ، ص1

العلاقات والتفاعلات في منطقة البحر المتوسط[1]، وهي بذلك مجموعة كيانات سياسية قانونية تمارس السلطة السياسية على مجموعات من الأفراد في أقاليم معينة .قدمت العديد من الدراسات تعريفات مختلفة لمنطقة المتوسط والدول المتوسطية .وفي حالة البحث عن إطار يجمع بين كل تلك الاختلافات في بوتقة واحدة، يتم من خلالها تعريف دول المتوسط، يمكن القول بوجود معيارين لتعريف الدولة المتوسطية وهما المعيار الجغرافي والمعيار الاستراتجي.

1- المعيار الجغرافي:

يعتبر هذا المعيار أن كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية، وهو معيار تقليدي تعتمد عليه معظم الكتابات التي تهتم بدراسة الدول المتوسطية. فالبحر الأبيض المتوسط جغرافيا عبارة عن مساحة مائية كبيرة تتوسط ثلاث قارات وهي: إفريقيا، آسيا، أوروبا، ويقع بين خطي عرض °46 شمالا، وخطي طول غربا و 36 شرقا. وتبلغ مساحته حوالي 2.510.000 كلم، ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب أي من السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق 3540 كلم، أما عرضه من الشمال إلى الجنوب أي ما بين سواحل يوغسلافيا سابقا وليبيا فيبلغ حوالي 970 كلم .يتصل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي من الغرب عن طريق مضيق جبل طارق وفي الاتجاه الشمالي الشرقي يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيقي البوسفور والدردنيل وبينهما بحر مرمرة، ومن الجنوب يتصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق قناة سويس .ويتصل بالبحر المتوسط مجموعة من البحار أو الأذرع التي تمتد منه وتتفرع عنه فالبحر المتوسط كما يلاحظ "فرنان بروديل": مجمع من البحار، فيتفرع عن البحر المتوسط البحار التالية: البحر التراني (Tyrrhénien sea)والبحر الأدرياتيكي (Adriatic Sea) والبحر الأيوني (lonian Sea) و بحر إيجه(Aegean Sea) "[2]، والبحر الأسود (Black) (Sea) ويلاحظ أن البحر الأسود يتميز عن غيره من تلك البحار لكونه ينفصل عن البحر المتوسط عبر مضيق البوسفور

[1] البحر الأبيض المتوسط، على الموقع,www.ar-wikipedia.org/wiki 2013/03/23

[2] Jean Claude Barreau Et Guillaume Bijot, Toute la géographie du monde, Paris : Fayard, 2007, P61.

والدردنيل، ويبلغ طول مضيق البوسفور 26 كلم، ثم بحر مرمرة مساحته 1400 كلم، ومضيق الدردنيل يتراوح عرضه بين 5.6-13 كلم ويتميز البحر الأسود بأنه أكبر البحار المتصلة بالبحر المتوسط وتبلغ مساحته حوالي 508 ألف كلم مربع[1]، وتبين معظم المراجع مساحة البحر المتوسط منفصلة عن البحر الأسود. وتحيط بالبحر الأسود ستة دول وهي: تركيا، بلغاريا، ورومانيا، أكرانيا روسيا، جورجيا وبناء على المعيار الجغرافي فإن هذه الدول لا تعتبر دولا متوسطية لأن ليس لها ساحل او منفذ على البحر المتوسط، ما عدا تركيا فهي دولة متوسطية حيث لها ساحل مطل على البحر المتوسط، تجدر الإشارة أيضا إلى دولة يوغسلافيا التي انقسمت إلى عدة جمهوريات مستقلة بعد نهاية الحرب الباردة وهي: سلوفنيا، كرواتيا البوسنة والهرسك، يوغسلافيا الفيدرالية، هي دول لها ساحل على البحر الأدرياتيكي ثم اعتبارها متوسطية على أساس أن البحر الأدرياتيكي هو جزء من البحر المتوسط وعليه[2]، فإن الدول المتوسطية تقع في قارات ثلاث هي: آسيا و إفريقيا و أوروبا, إضافة إلى دولتين تقع في وسط البحر المتوسط وهما قبرص، ومالطا، وبالمحصلة فإن الدول المتوسطية وفقا للمعيار الجغرافي هي تلك الدول التي لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط.

2-المعيارالاستراتيجي:

يتمثل المعيار الاستراتيجي في وجود مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة بين مجموعة من الدول المرتبطة بالبحر المتوسط، وليس بالضرورة أن يكون مرتبطة جغرافيا، فالارتباط يمكن أن يكون اقتصاديا، أو سياسية، وهذا يعني وجود علاقات و ارتباطات تعاونية تجعل مجموعة من الدول غير متوسطية بالمعيار الجغرافي مرتبطة على المدى الطويل بالدول المتوسطية، تعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط .فإذا كان المعيار الجغرافي يقر بوجود 20 دولة متوسطية، فإن المعيار الاستراتجي يقر بعدم

[1]Jean Claude Barreau Et Guillaume Bijot, Toute la géographie du monde, Paris : Fayard, 2007, P65.

[2]محمد السيد سليم، العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية، الرياض :مطابع جامعة سعود، 1991 ، ص1.

إمكانية حصر الدول المتوسطية في مجموعة من الدول، فالدول المتوسطية وفق هذا المعيار يتسع ويضيق وفقا ورؤيتها لمصالحها وأهدافها من التعاون المتوسطي.[1]

من خلال هذا المعيار نجد أن هناك دولا اعتبرت متوسطية وليست متوسطية بالمعيار الجغرافي" لموقعها القريب من الدول المتوسطية من الناحية الجغرافية، ولنشاطها المتوسطي والتي منها:

-الأردن: على الرغم أن ليس لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط إلا أنها من الدول النشطة على مستوى التعاون المتوسطي وترتبط بالدول المتوسطية بعلاقات سياسية واقتصادية.

- موريتانيا: لا تملك ساحل ولا منفذ على البحر المتوسط، إلا أنها طرف في التعاون المتوسطي ، فهي عضو في اتحاد المغرب العربي الذي تأسس عام 1989 ويضم كل من: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وهي كلها دول متوسطية، إلا موريتانيا، فهذه العضوية جذبتها إلى البحر المتوسط، وتعتبر أيضا طرفا في حوار 5+5 الذي انطلق عام 1990، ويضم كل من دول اتحاد المغرب العربي الخمسة، وكل من البرتغال، اسبانيا فرنسا، ايطاليا، مالطا.

-البرتغال: تشكل البرتغال مع اسبانيا شبه جزيرة إبيريا، وتعتبر البرتغال دولة أطلسية وليست دولة متوسطية بالمعيار الجغرافي لكن حضورها دائم في التعاون المتوسطي فهي عضو في الإتحاد الأوروبي، وطرف في المبادرات الأورومتوسطية كمسار برشلونة 1995، وحوار 5+5 في 1990 [2].

-دول الخليج العربي: صحيح أن دول الخليج العربي بعيدة عن الفضاء المتوسطي إلا أنها قريبة منه من خلال ارتباطها الكبير مع الدول المتوسطية فلديها علاقات اقتصادية قوية مع الإتحاد الأوروبي، وكما تم الإشارة إليها أثناء إطلاق المبادرة الإيطالية - الإسبانية سنة 1990 لعقد مؤتمر التعاون والأمن في البحر المتوسط، وكما ترتبط أيضا دول الخليج العربي بعلاقات متميزة مع الدول العربية المتوسطية, وعليه فإن المعيار الاستراتجي يعتمد على ذكر نشاط

[1] البحر الأبيض المتوسط،على الموقع: www.ar.wikipidia.org/wikiيوم:2013/03/23

[2] محمد السيد سليم، العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية، المرجع السابق، ص. 13.

وانخراط تلك الدول وعلاقاتها في مجال التعاون المتوسطي، أما المعيار الجغرافي يبقي له دوره في تحديد الانتماء المتوسطي.[1]

3-الأهمية الجيوسياسية للمنطقة المتوسطية:

للمنطقة الجيوسياسة (la geopolitique) علم يركز على الظواهر الجغرافية ويعمل لخدمة سياسة معينة يتبناها صانعوا السياسة والقرارات في الدولة، وتعني أيضا تأثير الجغرافيا على السياسة، أو التحليل المكاني للظاهرة السياسة أي دراسة الأبعاد المكانية للسياسات . جوهر الجيوسياسة هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات والتركيب الجغرافي، ولهذا فإن الآراء الجيوسياسية تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية، التي تتغير بتغير تكنولوجية الإنسان وما ينطوي عليه من مفاهيم وقوي جديدة الذات الأرض.

يشكل البحر المتوسط معطى وواقع جيوسياسي حضاري وتاريخي في آن واحد وتمثل بذلك منطقة المتوسط رهانا استراتجيا هاما بحكم ميزاتها البحرية الهامة المجال الحركة والأفضلية المميزة لموقع فريد من نوعه في نقاط تقاطع ثلاث قارات آسيا أوروبا، إفريقيا" ونقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي، فهو ليس كالبحار الأخرى بحر تزدحم فيه الجزر ونتشر فيه أشباه الجزر، تحيط به شواطئ مسننة, إنه بحر محاصر بالأراضي، وبالتالي فإن جيوسياسية البحر المتوسط هي أولا جيوسياسية المجال الأرضي الذي يحيط به.[2]

للتأكيد على الأهمية الجيوبوليتكية للبحر المتوسط، فقد ذهب العديد من الباحثين أمثال مورتن كابلن (Morton Kaplan) إلى القول " أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط"[3]، وفي البحر المتوسط مناطق ذات أهمية إستراتجية تسهل عملية المراقبة أو الهجوم

---

[1] البحر الأبيض المتوسط,المرجع السابق.

[2] محمد رياض،الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوسياسية،بيروت:دار النهضة للطباعة والنشر،1989،ص65

خالد عبد اللطيف،مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط،مجلة السياسة الدولية،مصر:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،العدد 123،1996،ص250.

أو التنصت وتسهل عملية الانتقال والاتصال كمنطقة مضيق جبل طارق ومضيق البسفور والدردنيل، قناة سويس، فالقوة التي يمكنها أن تغلق هذه المضايق تكون قد أوقفت الملاحة إلى البحر المتوسط ومنه إلى المناطق الأخرى تعتبر نظرية المجال الحيوي من أكثر النظريات الجيوبوليتكية المطبقة لصاحبها العالم الألماني" فريدريك راتزل" وتتخلص آراءه في أن الدولة كائن حي، ينمو ويكبر وهي بحاجة إلى مجال حيوي تتوسع فيه[1].

وقد يضطرها هذا التوسع إلى القيام بضم أراض تجاورها سواء بطريقة سلمية كالتعاون أو باستخدام القوة أي الاحتلال، ومن أنصار هذه النظرية نجد "ماكيندر" في بريطانيا و "ألفريد ماهان" في الولايات المتحدة الأمريكية لقد قسم ماكيندر العالم إلى تقسيم جيوبوليتكي ووزعه بين ثلاثة أقسام رئيسية هي:

- قلب الأرض: يشمل أوروبا الشرقية، وروسيا الأوروبية والآسيوية.

- الجزيرة العالمية: تشمل ثلاث قارات في أوروبا، آسيا و إفريقيا يجمعهم البحر الأبيض المتوسط.

- الهلال الخارجي: وهو الهلال يغلق الجزيرة العالمية، ويضم بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أمريكا، كندا، استراليا، وأضاف نطاق أخر وهو الهلال الداخلي يقع بين قلب الأرض والهلال الخارجي ويضم ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند، والصين.

وفق هذا التقسيم وضع "ماكيندر" معادلته الشهيرة: من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم[2].

---

[1] محمد صابر عنتر،الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط،تحييد البحر الأبيض المتوسط،إضافة للأمن العربي،مجلة قضايا عربية،العدد4،1982،ص147

[2] محمد رياض, المرجع السابق ص68.

وبناء على هذا التصور فإن موقع حوض المتوسط جد هام إذ يتوسط الجزيرة العالمية التي تشمل قارة أفريقيا وأسيا، وأوروبا، ومن هنا فإن الذي يسيطر عليه يسيطر على العالم .أما " ألفريد ماهان" صاحب نظرية القوى البحرية أكد على أهمية السيطرة على البحر والممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية، ويؤكد أيضا على أهمية الأساطيل كأساس البناء القوة البحرية، فالسيطرة على البحار والممرات البحرية وبناء أساطيل وتقويتها هو عامل حاسم لمركز الدولة العظمى و عامل حاسم أيضا في قيام الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ وللتاريخ دور في كشف الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط، فعلى مر التاريخ شكل الفضاء المتوسطي منطقة تقاطع واتصال بين فضاءات جغرافية وشعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات مختلفة، لكن أكثر من هذا كان رهانا لنزعات مستمرة ومتعاقبة من أجل السيطرة عليه أو مراقبته لم تتوقف منذ 10000 سنة[1]. فصدق الجغرافي ايف لاكوست (ve Lacoste)عندما وصف في كتابه (Geopolitique de la Mediterranee) أن منطقة المتوسط تشكل مجموعة جيوبوليتكية صراعية[2]، حيث يمكن تمييز منطقتين في البحر الأبيض المتوسط وفقا لطبيعة المشاكل: المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، فنجد في الجزء الشرقي النزاع العربي الإسرائيلي، والنزاع التركي اليوناني، القضية الكردية في سوريا وتركيا، وفي الجزء الغربي نزاع الصحراء الغربية التي أثرت على العلاقات الجزائرية المغربية والتاريخ يشهد أيضا على أهمية المتوسط، فمفهوم (Mare Nostrum) أي "بحرنا "الدال على هيمنة الرومان على المنطقة، جسد فيما بعد تحت سلطة الممالك العربية الإسلامية التي شهدت عدة مواجهات بين المسلمين والمسيحيين فيما يعرف بالحروب الصليبية، فيما بعد خلف العثمانيون العرب في المتوسط ففرضوا تواجدهم وسيطرتهم على المنطقة، وفي أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الوقت الذي دخلت فيه الإمبراطورية العمانية مرحلة التراجع والانقسام، أصبح المتوسط

[2]Maurice Rieutard a loitribe la spiére, le bassin méditerranéen de sens, paris: édition publisud,p15.

[2] Yve Lacoste, Géopolitique de la Méditerrané, paris: Armand colin,2006,p480.

[4]Rico Méndez aléman,la sécurité méditerranéenne.l'OTAN est-elle la solution: http: //www.nato.int/acad/fellow/98 00/mendez.pdf,le 16/02/2013

بعد ذلك متنازع عليه بين القوي الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا، وغداة الحرب العالمية الثانية ومع بداية الحرب الباردة حل الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية محل القوى الاستعمارية القديمة، وصار المتوسط يشكل الجناح الجنوبي بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، والطريق لولوج المحيطات بالنسبة للأسطول السوفياتي الراسي بالبحر الأسود، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الأهمية الجيوسياسية للبحر المتوسط ضمن الإستراتيجيتين الأمريكية والسوفياتية. ومع نهاية الحرب الباردة بتفوق الغرب على الشرق ودخول العالم عصر الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، لم يفقد حوض المتوسط مكانته المتميزة في أجندة الولايات المتحدة الأمريكية، بل أكدت على ضرورة ضمان وجودها في المتوسط مع إبقاء قواعدها العسكرية حيث أوجدت أدوار جديدة للأسطول السادس الأمريكي ووظائف جديدة لحلف الشمال الأطلسي[1]. إن نهاية الحرب الباردة أسقطت معها معادلة المواجهة شرق غرب، وحلت محلها معادلة جديدة وهي مواجهة شمال جنوب، وهذا ما أكدته أكثر أحداث 11 سبتمبر 2001، أي مواجهة بين الغرب والإسلام وهو الأمر الذي تنبأ به صامويل هنتغتون في حديثه عن صدام الحضارات. فإذا كان حوض المتوسط يعرف مواجهة ظاهرة بين شماله وجنوبه فإنه يعرف أيضا منافسة كبيرة ولكن غير ظاهرة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية عبر إطلاق مشاريع ومبادرات مختلفة سياسية منها وأمنية واقتصادية تستهدف الفضاء المتوسطي بأكمله وهذه المنافسة تعكس الأهمية الجيوسياسية للمتوسط.

4- الأهمية الاقتصادية للمنطقة المتوسطية

الأهمية الاقتصادية للمنطقة لقد زادت أهمية القوة الاقتصادية في ظل التغيرات الدولية الجديدة التي عرفتها نهاية الحرب الباردة، فانتشر على نطاق واسع أهمية المتغير الاقتصادي خاصة مع تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية، واتساع حركة التكتلات الاقتصادية التي تقوم على أساس التعاون والشراكة بين مجموعة من الدول. فأصبحت القوة

[1] جرجس فواز، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى, دراسة في العلاقات العربية العربية والعربية الدولية في بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997.

الاقتصادية هدف تسعى إليه الدول لإبراز وجودها ومكانتها على الساحة الدولية .من جهة أخرى لعب العامل الاقتصادي دورا في غاية الأهمية في الدراسات التي تناولت الشروط الرئيسية لتحقيق الأمن والسلام العالمي[1]، والأسباب التي تكمن وراء الصراعات الدولية قبل الحديث عن الأهمية الاقتصادية لحوض البحر المتوسط تجدر الإشارة أولا إلى واقع هذا الحوض الذي يشمل على مجموعتين متباينتين، مجموعة الشمال ومجموعة الجنوب، حيث الأولى متقدمة في كل الميادين وتقود اكبر تجربة ناجحة في التكتل والتعاون الإقليمي والمتمثلة في الإتحاد الأوروبي أما المجموعة الثانية فتتمثل في مجموعة الجنوب فهي مجموعة تعرف دولها مشاكل سياسية، واقتصادية، واجتماعية عديدة. فهي فقيرة و غير متقدمة(باستثناء إسرائيل), و يترجم هذا الواقع المتكافئ أن دول الجنوب تابعة لدول المركز أي (الشمال) فالعلاقات بين ضفتي المتوسط تتلخص في معادلة: شمال جنوب أو الدول المتقدمة الدول الفقيرة.وبلغت الأرقام يمكن أن نعبر عن هذا الواقع بين شمال وجنوب المتوسط، حيث الضفة الشمالية لديها 165 مليون نسمة مع متوسط
الدخل 19000 يورو لسنة، وفي الجنوب نجد 265 مليون نسمة مع متوسط الدخل 1900 يورو في السنة[2]،

فللبحر الأبيض المتوسط أهمية اقتصادية كبيرة فهو مفترق الطرق بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، فالبحر المتوسط قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، فيكفي أن التجارة النفطية العالمية تتم عبر المتوسط، ومن الثروات الطبيعية التي يزخر بها المتوسط نجد النفط والغاز اللذان تزخر بهما الضفة الجنوبية إلى جانب المعادن (الفوسفات والحديد) والثروة السمكية... الخ ، حيث يحتوي على 7.5 % من الثروات البحرية الحيوانية و18% من

[1]la méditerranée, espace de clivage ou d'échange, en: http: //blog.crdp-versailles.fr/istorbacblogversion2/public/te2/la-méditerranée-cours-212.pdf le 25/03/2013.

[2]برنامج الأمم المتحدة للبيئة،خطة عمل للبحر المتوسط، على الموقعwww.sphio.rac-spa.grg/saphiora.pdfيوم:2013/03/25

[3]plan bleu,les transport maritimes de marchandises en méditerranée: perspectives2025,paris: centre d'activités régionales du pnue/pam,valbonne,2010,p15

الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم.[1] وهذا ما دفع دائما بالقوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذها على ثروات هذه المنطقة.

يتميز المتوسط بحركة عبور مكثفة خاصة لمنتجات الطاقة، حيث ما يقارب 24 %من حمولة البضائع هي من منتجات الطاقة[2], البترول والغاز الطبيعي يأتي من إفريقيا الخليج العربي، والبحر الأسود وإلى حد كبير من روسيا ويمر من خلال مضيق البوسفور، وصادرات النفط الآتية من الخليج العربي تمر عبر قناة سويس ثم البحر المتوسط لينقل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

لقد زادت حركة الملاحة البحرية في المتوسط بأكثر من 50% بين عامين 1997 و2006، وبلغ النمو السنوي لنقل النفط 6%، ومن 7 % إلى 8% لنقل الغاز الطبيعي، وفي عام 2006 سجل حوض المتوسط مرور حوالي 493 مليون طن من المنتجات البترولية من المجموع العالمي الذي يمثل 2600 مليون طن، أي حوالي 20%، وتعتبر إفريقيا أكبر مصدر لأوروبا[3].

نظرا لأهمية هذه المادة (النفط) نجد القوى الكبرى تسعي دائما للاستحواذ عليها وتعمل على تأمين الطرق والممرات التي يعبر منها النفط، ولقد توجهت القوى الكبرى تقريبا في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى إعطاء أهمية إستراتجية كبيرة لشؤون الاقتصادية وشؤون الموارد، والولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذه القوي أكدت أن أهدافها تصب على كيفية ضمان وصولها إلى مخزونات ما وراء البحار من الموارد الحيوية، فالإستراتجية الأمريكية تركز على حماية حقول النفط والدفاع عن خطوط التجارة البحرية وهذا التركيز يمكن رؤيته في الاهتمام الذي يتم إيلاؤه لهموم الطاقة من قبل العاملين في استخبارات الولايات المتحدة الأمريكية بتعبيرهم"علينا أن نعترف بأن أمتنا لن تكون آمنة إذا لم تكن إمدادات الطاقة العالمية آمنة "،

[1] plan bleu,les transport maritimes de marchandises en méditerranée: perspectives2025,paris: centre d'activités régionales du pnue/pam,valbonne,2010,p15

[2] مايكل كلير،الحروب على الموارد:الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية،ترجمة:عدنان حسن،بيروت:دار الكتاب العربي، 2002،ص12

[3] سمير صارم،النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية،مجلة الفكر السياسي،العدد 18-19،ربيع-صيف،2003 ص62

لذلك سيبقى النفط ودائما الهدف الرئيسي ليشكل التلاقي لكافة الخطط والسياسات والاستراتجيات الأمريكية، وهو ما يؤكده كتاب "**حروب أمريكا ضد أوروبا للمفكر الاستراتيجي** " للفرنسي ألكسندر دي الوفال" حيث يقول: " إن الإستراتيجية الأمريكية بشأن العالم الإسلامي تتأسس بالسيطرة على الاحتياطي النفطي, وأنابيب تجارته, وحماية طرق شحنه.

ومن جهة أخرى تعتبر الموانئ لاعبا رئيسيا في نظام النقل المتوسطي بين البر والبحر, ومن أهم الموانئ نذكر: ميناء مرسيليا (فرنسا), ميناء برشلونة (اسبانيا), ميناء اسطنبول (تركيا), ميناء سعيد (مصر), ميناء تنجر ميد (المغرب) وهو ما يزال قيد الإنجاز وتعتبر أيضا مضيق البوسفور والدردنيل، ومضيق جبل طارق، وقناة سويس نقاط مفتاحية في نظام النقل المتوسطي.

إن أغلب المضايق والقنوات تكون ذات أهمية اقتصادية, إذ أنها تكون المنفذ والممر الوحيد لجميع الطرق البحرية المتجهة إلى مكان ما. وفي وقت مضى فقد البحر الأبيض المتوسط مكانته كطريق للتجارة التي تحولت منه إلى المحيط الأطلسي بعد اكتشاف الرجاء الصالح والعالم الجديد، واسترجع مكانته بعد فتح قناة سويس في القرن العشرين وازدادت أهميته في التجارة الدولية بسبب نشاطه التجاري العالمي، وازدياد حجم السفن في مسطحات مياهه. وتمثلت مصلحة القوى الكبرى في الوصول إلى منابع النفط والأسواق والتي لا تتم إلا عبر المتوسط.

المطلب الثاني:تحديات وآفاق المنطقة المتوسطية .

1-التحديات السياسية والاقتصادية:

تعتبر فترة الثمانينيات و التسعينيات فترة حاسمة في تاريخ دول الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، حيث كرّست فشل السياسات التنموية التي شرعت في تطبيقها منذ مطلع الستينيات، و كذلك تخليها عن المرجعية الإيديولوجية المتمثلة أساساً في الإشتراكية و القومية العربية[1]. كل هذا أثّر بالسلب على البيئات الداخلية لهذه الدول خاصة

[1] ظريف شاكر ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات ، مذكرة ماجستير جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية الحقوق وعلوم السياسية ، 2008.

في الميادين السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية مثلما حدث في مصر و الجزائر على وجه الخصوص.

أدى تغير النخب الحاكمة في بعض الدول مصر الرئيس السادات، الجزائر بعد وفاة الرئيس هواري بومدين و الإنقلاب العسكري في تركيا سنة 1980 إلى جانب تراجع أسعار المواد الأولية (نفط، غاز، فوسفات) في منتصف 1980 إلى احتدام أزمة التنمية الإقتصادية في دول الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط. فبعد سنوات ارتفاع معدلات النمو الإقتصادية بين 1973 و 1984 التي تراوحت بين 8 % بالنسبة لمصر و 10 % بالنسبة لسوريا و 6 % للأردن ، و بين 1970 و 1974، تراوحت بين 6% لتونس
و5 % لكل من الجزائر والمغرب سنة 1985 المنطقة في فترة تراجع اقتصادي أدت بالنخب الحاكمة إلى محاولة إيجاد السياسات البديلة والكفيلة بإعادة التوازنات الداخلية في الدولة و في المجتمع .تراجع معدلات النمو الإقتصادية في دول المنطقة (5 % بالنسبة لمصر، 3 % بالنسبة لسوريا وتونس، 12 % بالنسبة للأردن) .[1] بالإضافة إلى انهيارها في الجزائر بعد سنة 1986 م أدى بالنخب الحاكمة إلى انتهاج سياسات جديدة مختلفة عن السياسات التي كانت تنادي بها وتطبقها، فحولت هذه الدول اقتصادياتها من نمط الاقتصاد المخطط إلى نمط اقتصاد السوق ثم عقدت اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي (FMI) من أجل إعادة هيكلة ديونها الخارجية إلى جانب إتباعها سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية والخوصصة. لم تتمكن سياسة الإنفتاح التي انتهجتها مصر بعد حرب أكتوبر 1973 من تجاوز المشاكل الموروثة من الحقبة الناصرية (1953 – 1970) بحيث بلغت نسبة إنفاقات الإدارة العامة 26 % من الناتج الداخلي الخام و متطلبات تمويلها 18% فيما عجز برنامج صندوق النقد الدولي عن دعم سياسة الرئيس أنور السادات الإقتصادية. و لم يكن بإمكان الحكومة المصرية الحفاظ على الإستقرار السياسي و السلم الإجتماعي إلاّ من خلال المساعدات المالية الأمريكية في إطار اتفاقية السلام مع إسرائيل الموقعة في 1978 واللجوء إلى الإستدانة و إعادة هيكلة

[1] Samir AMIN, Les défis de la Mondialisation, op. cit., pp. 249-250 2

ديونها لدى دول نادي باريس (Paris de Club le).و يعتبر المثال المصري فريد من نوعه مقارنة مع وضعية الدول المتوسطية الأخرى، كون حكومة القاهرة تستفيد مما أطلق عليه البعض الريع الجيوسياسي (géopolitique rente la)نسبة إلى العلاقة المتميزة مع واشنطن والرياض وتفهم الدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية بإيعاز من الولايات المتحدة لصعوبة الوضع الإقتصادي المصري وتداعيات أي مشاكل داخلية على منطقة الشرق الأوسط و على أمن دولة إسرائيل كما يراه رجال الإستراتيجية الأمريكيين و الإسرائيليين. وكانت حرب الخليج الثانية التي دعمت فيها مصر المواقف الأمريكية ضد العراق مناسبة لتجاوز الأزمة المترتبة عن تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي سنة 1987 م من خلال جني ثمار هذا الريع الجيوسياسي، بحيث ألغت الولايات المتحدة ديون مصر اتجاهها بما مقداره 7.6 مليار دولار[1]. نفس المبلغ ألغته دول الخليج العربي من ديون مصر كذلك.

2-الرهانات الاجتماعية والثقافية لحوض البحر الأبيض المتوسط تحديات متعددة الجوانب:

لدى تحليل التحديات على غرار الهجرة، والأمن البحري والإرهاب وأمن الطاقة والأمن الإلكتروني، يبرز موضوع رئيسي واحد ألا وهو الأمن المتوسطي مرتبطا بشكل متزايد بالأمن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في حين تستفيد الولايات المتحدة الأمريكية من المسافة الجغرافية التي تفصلها عن هذه التحديات التي تهدد منطقة البحر الأبيض المتوسط الكبرى، فهي بالتأكيد ليست بمنأى عنها. فالتحديات التي تم تحليلها أعلاه كلها عالمية بطبيعتها. وتعتبر مصالح أوروبا الحيوية من نواح كثيرة هي نفسها مصالح أمريكا الحيوية، وبالإضافة إلى ذلك فإن القنوات التي تتسبب بعدم الاستقرار السياسي وتسهل الهجمات الإرهابية في باريس وبروكسل وتعطل التجارة الإقليمية وتهدد البنى التحتية الخاصة بالطاقة وتلك الالكترونية هي قنوات تستطيع الوصول إلى الداخل الأمريكي.

من حيث الهجرة ركزت الدبلوماسية على معالجة الأسباب الجذرية على غرار الصراع

[1] I bid. p.255

وضعف الحوكمة، وهي على الأرجح أساسية من أجل إيجاد حلول طويلة الأمد. على المدى الأقرب كانت قدرات إنفاذ القانون غير كافية للمهام الهائلة المطروحة وستدعو الحاجة إلى تطورها برا وبحرا على حد السواء. وستتطلب معالجة الهجرة أيضا تحسين الاستخبارات ضد الشبكات الإجرامية التي تفترس المهاجرين وتقوض الحوكمة الرشيدة.

من حيث الأمن البحري، قد تدعو الحاجة إلى قفزة دبلوماسية من أجل إشراك المجموعة كاملة(دول المتوسط) من أصحاب الشأن بفعالية, ودفعهم إلى التركيز على جملة من الخطوات الملموسة من أجل معالجة تشكيلة متنوعة من القضايا التي تتراوح من الجريمة في أعالي البحار إلى السلامة فأمن المطارات.

يحدث الوجود البحري فرقا في تعزيز الأمن البحري، من حيث ردع السلوك الإجرامي في البحر وبعث رسائل سياسية مهمة إلى الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة مثل روسيا على حد السواء. كانت الاستجابات حتى تاريخه، من حيث القدرات البحرية المنشورة في المنطقة غير كافية بالنظر إلى مدى التحديات وتنوعها. نمت الشبكات الإجرامية أبعد بكثير من تهريب البشر وهي الآن تهدد المجتمع على نطاق أوسع من خلال إضعاف الحوكمة عن طريق الفساد وتعزيز أشكال أكثر تهديدا من الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

من حيث مكافحة الإرهاب، يتوجب على الدبلوماسيين تأدية دور حاسم في بناء الثقة بين الحكومات والمواطنين. كانت استراتيجيات مكافحة الإرهاب التي تركز على منطقة البحر الأبيض المتوسط خطوات أولى ومهمة، ولكن يجب أن تتطور إلى جهود تخطيط شامل تحلل المسارات البديلة للعمل, ومن ثم إلى خطوات تالية مباشرة وملموسة. يجب أن تعمل منظمات إنفاذ القانون بالتعاون مع المنظمات العسكرية والإستخباراتية من أجل تجاوز مسارات نقل المعلومات ومكافحة الإرهاب.

لا تبدي التحديات في منطقة الشرق الأوسط أي مؤشرات على التراجع وفي حين تم اتخاذ خطوات مهمة في السنتين الماضيتين مازالت مسارات نقل المعلومات في مختلف الأنواع قائمة بين الأمم والمنظمات التي تتعامل مع قضايا الدبلوماسية والأمن والشبكات

الإجرامية. حلل هذا المنظور التحليلي بعض مسارات نقل المعلومات هذه مع التركيز بشكل خاص على الهجرة والأمن البحري والإرهاب. وفي حين شددت هذه السلسلة من تقارير المناظير التحليلية على بعض الخيارات التي يستطيع صانعوا السياسات أخذها بعين الاعتبار لدى معالجة هذه التحديات وتقسيم مسارات نقل هذه المعلومات تدعو الحاجة لتحليل أكبر بكثير من أجل تحديد النطاق الكامل لخيارات السياسات في هذه المجالات، بالإضافة إلى أخرى على غرار القضايا الالكترونية وقضايا أمن الطاقة. تعتبر التحديات وفرص العمل المشترك في البحر الأبيض المتوسط وحوله وستبقى كثيفة.

3-سياسات الاتحاد الأوروبي نحو المتوسط:

منذ 1990 أصبح دعم الديمقراطية على المستوى الدولي هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي[1]. جاءت معاهدة ماستريخت (Maastricht) في 07 فبراير 1992 لتؤكد هذا الطرح. بحيث جاء نص المادة (130 u) الفقرة الثانية منها " إن سياسة المجموعة في المنطقة يجب أن تشارك في تحقيق هدف عام من أجل التنمية ودعم الديمقراطية وحكم القانون وضرورة احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته الأساسية "[2].

تقوم السياسة الأوروبية لدعم الديمقراطية في دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا باختصار على ثلاث محاور وهي: الحالة السياسية للأنظمة داخل هذه الدول، المحفزات الاقتصادية والمالية، والتعايش الاجتماعي. وباجتماع هذه المحاور يمكن الحديث عن سياسة

[1] Sandra Lavenex, Frank Schimmelfennig, " EU democracy promotion in the neighborhood: from Leverage to governance?", Journal Democratization, (volume 18, number 04, July 2011), p. 886.
[2] (ART 130 u), paragraph 02, Maastricht Treaty, (07/02/ 1992), p. 38.

أوروبية متوسطية للتغيير تهدف إلى تعزيز الحريات السياسية و الاقتصادية في الدول المعنية[1]. وهذه المحاور بالتفصيل هي:

1- فالحالة السياسية تهدف إلى إرساء أو تعزيز الديمقراطية داخل الدول المعنية قبل الحصول على الامتيازات الموعودة (ولكن غير المضمونة) من طرف الأطراف الخارجية. ويتصرف الاتحاد الأوروبي بناءً على تحقيق التغيير من عدمه داخل دول المنطقة، وذلك من خلال تقديم الإعانات والحوافز.

لقد تم الاتفاق على هذه الخطة من خلال اجتماعات الشراكة الأورومتوسطية، حيث تشير المادة الثالثة من اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية لسنة 1990[3]، إلى تعليق الشراكة بين الطرفين في حالة انتهاك حقوق الإنسان، أو في حالة عدم احترام مبادئ الديمقراطية وقواعد اقتصاد السوق. فنجد أن هذا البند يهدد العلاقات الثنائية بشكل مباشر، وهو ما أدى إلى تغيير اللهجة من خلال إعلان برشلونة الذي جاء بصيغة أكثر دبلوماسية تنص على أن تعليق الاتفاقية لا يكون إلا بعد المشاورات الثنائية. كما أن سياسة الجوار الأوروبية لم تغير الكثير في هذا المجال أيضا وذلك نظرا للالتزام الضعيف لدول الضفة الجنوبية بتعديل حالتها السياسية. وكان التغيير الملموس هو في إيجاد آليات جديدة متمثلة في وضع شروط سياسية جديدة لانضمام دول أوروبا الشرقية إلى الاتفاقية.

2- كما اعتمدت الدول الأوروبية أيضا على آلية الحوافز كالمساعدات الاقتصادية والمالية، والبرامج التدريبية وتقديم المعدات التقنية ووضع برامج استشارية مشتركة. وقد منحت هذه الحوافز للدول المعنية من أجل تشجيعها على توسيع نطاق التغيير السياسي. وتجدر الإشارة إلى أن الحوافز لا تكون إلا إذا قدمت الدول المعنية الضمانات بالتزامها التام بعدم القيام بأي عمل يمكنه أن يهدد البنود المتفق عليها في إعلان الشراكة[2]. وتبقى السياسة الأوروبية قائمة بالدرجة الأولى على المواقف الإيجابية لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

[1]Melanie Morisse-Schilbach, " Promoting Democracy in Algeria and Tunisia? Some Hard Choices For the EU ", European Foreign Affairs Review, (volume 15, 2010), p.p 540-542.

[2]الهاشمي الطرودي، الفضاء الأوروبي المتوسطي الخلفيات والأهداف والإستراتيجيات، الحياة، 5/11/1995 .

وباختصار ما يمكن قوله في هذا المجال هو أن الاتحاد الأوروبي يسعى من خلال تلك الإعانات المالية و نقل التكنولوجيا وخلق مناطق للتبادل الحر في مختلف المنتجات الصناعية إلى إرساء تغييرات على المستوى المجتمعي وذلك بخلق طبقة "بورجوازية" جديدة تطالب بالمزيد من الحرية السياسية و الاقتصادية فتكون مصالحها الاقتصادية سببا في تحقيق التحول الديمقراطي في الدول المعنية.

3- وأخيرا ركزت السياسة الأوروبية على مبدأ التعايش الاجتماعي، والذي يقوم على إستراتيجية نشطة من أجل نشر معايير القيم الأوروبية في المجال السياسي والاجتماعي وفي مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى قيم الديمقراطية التي تعتبر محل جدل في حوض المتوسط. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال تقوية دور المجتمع المدني في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وترسيخ قناعاته بفكرة الديمقراطية من جهة، وأيضا بتطوير قناعات ومفاهيم مشتركة للسلوكيات الديمقراطية المقبولة في نظام مشترك لدى النخب السياسية والبيروقراطية من جهة أخرى[1]. وقد حاولت مبادرة "ميدا" أن تُفعل هذا الطرح وأن تقنع النخب لدى دول الضفة الجنوبية بأهميته. كما استمر مسار برشلونة و سياسة الجوار الأوروبي بتعزيز العلاقة بين حجم التغيير الديمقراطي الذي تستطيع الدول أن تحققه وبين حجم المكافآت التي تحصل عليها من الاتحاد.

4-السياسات الخارجية للدول الكبرى نحو المتوسط:

سيتم التركيز على أهم الاستراتيجيات الدولية اتجاه المنطقة المتوسطية ومن أبرزها الإستراتيجية الأمريكية و الروسية اتجاه المنطقة المتوسطية.

1-الإستراتيجية الأمريكية اتجاه المنطقة المتوسطية: يدخل الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي ضمن إطار الاهتمام بالمتوسط عبر الحلف الأطلسي لتامين مصالحها الحيوية التي يتعين الدفاع عنها،فحسب الولايات المتحدة الأمريكية فان أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحقق الاستقرار و الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط .مما أهلها كقوة عالمية لتحمل

[1] I bid. p.545-546.

المسؤولية السياسية ،فالدور الأعظم هو لأمريكا في استتباب الأمن و الاستقرار في المنطقة التي تعد بالنسبة لأمريكا منطقة إستراتيجية لعدة اعتبارات إستراتيجية و سياسية واقتصادية. كل هذا دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إقرار مفهوم المجال المتوسطي الموسع المجسد استراتيجيا في إطار الحوار الأمني الذي باشره الحلف الأطلسي مع دول المنطقة وتجلى اقتصاديا من خلال مبادرة شراكة متعددة الأطراف –ندوات الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمتوسط زاد بنسبة كبيرة بعد هجمات 2001/9/11 بحيث اعتمدت التوجهات الجديدة في السياسة الخارجة الأمريكية على المنطقة المتوسطية واعتبرتها مركز استراتيجي يجب مراقبته لأنه في غير ذلك قد يشكل تهديدا على الأمن القومي الأمريكي.البحر الأبيض المتوسط هو الخطوة الرئيسية لإستراتجية القوة البحرية الأمريكية من اجل الوصول إلى المناطق الحيوية. إن تعزيز الحضور الأمريكي في البحر المتوسط يرتبط بمسارين رئيسيين في الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بهذا الحوض المائي وهما:

-1تنفيذ عمليات للمراقبة الدائمة لحوض البحر المتوسط.

-2تعزيز القدرات الاستطلاعية و الهجومية الأمريكية في البلدان المطلة على هذا البحر من خلال إقامة شبكة قواعد عسكرية تمهيدا للهيمنة على مياهها [1] .

إن النظرة الأمريكية للمنطقة المتوسطية لم يفرضها الواقع بل جاءت من خلال الواقع الجديد الذي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على بنائه وتطويره من خلال مختلف الوسائل والآليات وذلك بربط جملة الأفكار والمبادئ بمجموع الوسائل المادية التي تخول لها بناء واقع خاص تستطيع التعامل معه ،لذلك فالولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل إستراتيجيتها والتي أصبحت ترتبط فيما يعرف بأمركة العالم و هذا ما يستشف من خلال الخطابات السياسية أو كتابات المنظرين السياسيين أو الاستراتيجيين الأمريكيين فالكل يؤكد على أننا نعيش عصر أمريكا

[1] تباني وهيب، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي, دراسة حالة الإرهاب.مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ,جامعة تيزي وزو :كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2004.

فهي مؤهلة أكثر من غيرها لتقود العالم لأنها تمتلك كل مقومات القوة ليجعلها الفاعل المهيمن في العلاقات الدولية.

ثانيا:الإستراتيجية الروسية اتجاه المنطقة المتوسطية: الكلام عن الولايات المتحدة الأمريكية يقودنا مباشرة إلى الكلام عن روسيا باعتبارها الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي الذي كان المنافس الأول لأمريكا في المنطقة المتوسطية أيام الحرب الباردة,أكد احد الخبراء أن الهدف من إنشاء قاعدة عسكرية في المتوسط هو إعادة عظمة الحقبة السوفيتية, قال الأدميرال فالديمير ماسورين قائد البحرية الروسية: إن البحر الأبيض المتوسط هو موقع استراتيجي جيد بالنسبة لأسطول البحر الأسود.

تعتمد روسيا على العلاقات الثنائية في المتوسط من اجل تحقيق مصالحها بحيث تجمعها علاقات مميزة مع الكثير من الدول المتوسطية مثل الجزائر،ليبيا و سوريا هذه الدول من اكبر المستوردين للسلاح الروسي، سعت روسيا من خلال هذه العلاقات إلى إيجاد قدم في المنطقة من اجل المنافسة الإستراتيجية التي تفرضها أمريكا والدول الأوروبية على النفوذ في المنطقة المتوسطية وبالتالي فالإستراتيجية الروسية تجدها تتحرك ولو ببطء لاسترجاع مكانتها وهيبتها في المنطقة مع العلم إنها تدرك جيدا مدى أهمية وتأثير هذه المنطقة في بناء واستقرار النظام الدولي. وعليه نجد كل القوى الدولية تحاول أن تكون متواجدة في المنطقة وأن تكون لها إستراتيجية محكمة تمكنها من التعامل والتكيف مع كل التحديات[1].

إن الإستراتيجية الروسية في المنطقة المتوسطية يمكن استنتاج بعض نقاطها من خلال تحليل بعض الخطابات و التصريحات للمسئولين السياسيين والعسكريين كوزير الخارجية ووزير الدفاع و غيرهم كذلك من خلال الزيارات الرسمية وغير الرسمية التي يقوم بها القادة الروس إلى منطقة المتوسط، فالتواجد الروسي بصفة مستمرة في المنطقة المتوسطية ليطمئن حلفاءه

[1]سماح سهايلية,الجغرافيا السياسية للبيئة المتوسطية واهميتها الاستراتجية الدولية:
https://www.politics-dz.com/community/threads/alggh rafia-alsiasi-llbi-almtusti-uaxmitxa-fi-alastratigiat-alduli.7172/

بتواجده و دعمه لهم و من جهة أخرى قامت روسيا سنة 2008 بأكبر استعراض عسكري لها في عرض البحر.

المبحث الثاني:استراتيجيات الجزائر نحو المنطقة المتوسطية وأبعادها.

المطلب الأول:أهمية الجزائرية في منطقة المتوسط

1-المكانة الدولية للجزائر وعلاقاتها الخارجية:

إن التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة وسقوط المعسكر الاشتراكي أدت إلى تغير هرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول حيث أنتجت بجانب الدول العديد من الوحدات الفاعلة الأخرى أثرت في مجرى العلاقات الدولي[1]، مما خلق اختلاف حول الأبعاد التي تحكم العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من حيث ارتباطها يكل النظام الدولي وطبيعة توزيع القوة بين فواعله[2]، أو بمصادر التهديد التي تهدد النظام الدولي أو باتجاهات التفاعل داخل النظام، أو بمدى أهمية التحرك الجماعي على المستوى العالمي، بالإضافة إلى وضع الدول النامية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة والتي برز فيها عالم معولم وغير

[1] Sandra Lavenex, Frank Schimmelfennig, " EU democracy promotion in the neighborhood: from Leverage to governance?", Journal Democratization, (volume 18, number 04, July 2011), p. 886.
[2](ART 130 u), paragraph 02, Maastricht Treaty, (07/02/ 1992), p. 38

امن[1]. هذا الأمر الذي فرض على الجزائر ضرورة بناء علاقات مع كل الأطراف وتعزيز التعاون في جميع القطاعات مع الفواعل الدولية الكبرى، وهذا ما ظهر سواء من خلال مسار الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر والتي اشتملت على محاولة بناء شراكة متعددة الأطراف، مع السعي إلى إيجاد موقع لها ضمن القوى الفاعلة الكبرى باستخدام عدة أوراق تملكها مثل خبرتها في إدارة عمليات الوساطة لحل النزاعات والذي تجلى في تمكنها من حل الصراع الإثيوبي الاريتري أو من خلال حملها لواء صانع التنمية في الدول النامية عن طريق مشروع الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا الذي أهله لان تكون ممثلة إفريقيا في المحافل الدولية الكبرى[2]، هذا بالإضافة إلى انتمائها إلى البناءات العضوية الجهوية والدولية والمنظمات البرلمانية الوظيفية والعالمية والأمم المتحدة ووكالاتها، وفعاليتها في البناءات الخاصة بالتعاون الوظيفي مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع التأكيد على حضورها القوي في كل الحوارات عبر الجهوية مثل :إفريقيا-الصين، العالم العربي–أمريكا اللاتينية، أوربا– إفريقيا، وضمن البناءات التفاعلية في المتوسط كالشراكة الاوورومتوسطية فالاتحاد من اجل المتوسط.

2-الفرص المتاحة للجزائر في المنطقة المتوسطية:

تمكنت الجزائر من استرجاع حضورها الدولي بما يتيح لها البدء في تنفيذ سياستها وبرامجها الخارجية بشكل يسمح لها بتحقيق أهدافها، وذلك عبر مجموعة من الفرص ساهمت فيها البيئة الدولية، مما ضمن لها استمرارية الحضور الفعلي على المستوى الإقليمي يمكن حصر هذه الفرص المتاحة في متغيرات محددة تشمل ارتفاع سعر النفط، الحرب على الإرهاب، جهود التنمية الدولية خاصة في إفريقيا، المساهمة في حل النزاعات الإفريقية، الأهمية في الشأن المتوسطي خاصة ما تعلق بالوضع الأمني والاقتصادي.

إن ارتفاع سعر النفط قد أتاح للجزائر وفرة مالية افتقدتها في مراحل سابقة، إذ أن مداخيل الجزائر مكنتها من التخلص من التبعية المالية للمؤسسات المالية الدولية خصوصا فيما يتعلق بالمديونية، وأصبحت محل اهتمام الشركات والمؤسسات الدولية الاقتصادية والتجارية الكبرى، هذه الوضعية مكنت الجزائر من تنظيم مؤتمرات دولية كبرى عربية افريقية متوسطية وعالمية

[1]Melanie Morisse-Schilbach, " Promoting Democracy in Algeria and Tunisia? Some Hard Choices For the EU ", European Foreign Affairs Review, (volume 15, 2010), p.p 540-542.

[4]بلعربي علي, دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة ظاهرة الارهاب بعد سنة 2001,اطروحة دكتوراه,(وهران2,قسم العلوم السياسية),2018.

(الندوة العالمية للغاز)، وتسديد اشتراكاتها السنوية في المؤسسات الإقليمية والدولية، ومساهماتها في إنشاء العديد من الصناديق التنموية والتضامنية الإفريقية والعربية.

كما كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما شهدته من حالة استنكار دولي شديدة مهدت لإعلان الحرب الدولية على الإرهاب، الأثر الكبير في دخول الجزائر كشريك أساسي في هذه الحرب نتيجة خبرتها الكبيرة في مواجهته طيلة فترة التسعينات من القرن الماض[1]. أما بالنسبة للحملة الدولية التي خلفتها الاضطرابات الموجودة في إفريقيا سواء فيما يتعلق بانتشار النزاعات والأوبئة أو فيما يتعلق بالنزاعات الاثنية والعرقية والحدودية المثارة هناك، فقد مكنت الجزائر رفقة بعض الدول الإفريقية كنيجيريا وجنوب إفريقيا من حضور دولي مكثف كقمم مجموعة أو قمة قلان ايقلز باسكتلندا التي تتعلق بمسح ديون الدول الإفريقية الأكثر فقرا[2]، أو جيم الثمانية (G8) فيما يتعلق بإنشائها للمبادرة الجديدة للشراكة من اجل إفريقيا والتي حملت لواءها في المحافل الدولية الاقتصادية والسياسية من خلال مؤتمر دافوس، الجمعية العامة للأمم المتحدة، المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي أدى إلى قدرات تفاوضية مع المؤسسات الدولية بشكل اكبر[3].

تعززت كذلك مساهمة الجزائر في حل النزاعات الإفريقية سواء بالوسائل المؤسساتية كإنشاء مجلس الأمن الإفريقي، تطوير أجهزة الاتحاد الإفريقي، لجنة الحكماء، بناء قوة افريقية أو بالوسائل السياسية كالقيام بالوساطة في القرن الإفريقي بين إثيوبيا واريتريا والتي توجت بإمضاء اتفاق وقف إطلاق النار وفتح باب المفاوضات بين الدولتين، إضافة إلى جهودها العملياتية في منطقة الساحل من خلال وقفها للتراع في مالي بين الحكومة المالية والحركة من اجل المساواة والديمقراطية والتي مكنتها من تحقيق انجازات تعلقت باستصدار قرارات ومواثيق إقليمية فيما يتعلق بقضايا ذات الاهتمام كالقضية الصحراوية أو الإرهاب الدولي.

ونظرا لما تكتسيه الجزائر من أهمية بالغة في المتوسط ذات البعد الأمني المتعدد الأبعاد الطاقوية منها، العسكرية والبيئية، وانطلاقا من العلاقات الوظيفية التي ما فتئت تؤديها الجزائر كمصدر للثروات الطبيعية) خزان القمح سابقا والنفط والغاز حاليا (ولأهميتها في الإستراتيجية الأوربية في المنطقة المغاربية باعتبارها البلد الأكثر إمكانيات وقدرات[4]، والبلد الوحيد الذي يمكن

---

[1] بلعربي علي, المرجع السابق.

[2] Reuben Y. Wong, the Europeanizati ., the Europeanization of French foreign policy, France and the EU in East Asia, New York: firs ⅄ published by Palgrave Macmillan, 200612 .

[1] Maghreb:http://meria.ide.articl/journal%20fr/2006/jv1no%201a8.html.

من خلاله تنفيذ السياسة الأمنية المشتركة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود باعتبار الجزائر حلقة وصل هامة بين وأوربا وإفريقيا جنوب الصحراء مما يبرز الجزائر في موقع إقليمي جيد يتيح لها القدرة على المشاركة في رسم السياسات المتعلقة بالمنطقة المغاربية[1] .

3-تحديات ورهانات الجزائر في منطقة المتوسط:

أدى ظهور معطيات جديدة في البيئة الأمنية الدولية بعد نهاية الحرب الباردة حيث برزت تهديدات أمنية جديدة نتاج تراجع التهديدات العسكرية وأفول الخطر الشيوعي، إلى أثر كبير على الجزائر باعتبار أن أبعاد هذه التهديدات الجديدة ارتبطت بالتحولات الكبيرة الجارية في البيئة الدولية, والتي حاولت تكريس نمط الرفاهية الاقتصادية الغربية[2], لكن إذا ما استثنينا الصورة الأمنية الغربية تجاه دول العالم الثالث وحصره للجنوب باعتباره كمصدر للتهديد نتاج استمرار النزاعات في العالم الثالث والذي تكرس بفعل غياب دور القوى العظمى، سباق التسلح بين دوله، فشل ديمقراطي، فقر، هجرة، مخدرات، إسلامفوبيا، مشاكل حدودية، صراعات أثنية عرقية سلطوية اقتصادية. فمشاكل التنمية الاقتصادية والبشرية وانخفاض النمو الاقتصادي ونقص رأس المال على المستوى العالمي أصبحت تشكل تهديدا لواقع العلاقات الدولية وكذلك شيوع مفهوم التدخل الإنساني الدولي والولاية القضائية الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات كلها فواعل أو مؤشرات لابد أن تؤخذ في حصر التهديدات التي تواجه الجزائر مباشرة أو تشكل ضغوطا تحد من مهام التحرك للسياسة الخارجية الجزائرية[3] , بالإضافة إلى هذا تقع الجزائر كدولة من الدول النامية في مصف الدول المستهدفة بشكل سلبي لآليات العولمة بكل ما تطرحه من تصورات قيمية وأدوات عملية للسيطرة والهيمنة العالميتين من طرف قوى امتلكت من القوة المعرفية والعسكرية والثقافية والإيديولوجية والإعلامية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية مما يجعل مواجهتها أشبه بالمستحيل وخصوصا في ظل انعدام تصور شامل.

---

[2]سامية بيبرس، الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورومتوسطية، السياسة الدولية ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 174، أكتوبر 2008

[3]عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).

[3]بلعربي علي, المرجع السابق.

وبناء يواكب التطورات الحاصلة في عالم يتسم بالتغير وسرعة الحركة في دواليبه[1] , فتدفق المعلومات الحاسوبية والتحويلات المالية الالكترونية والاتصالات عبر الأقمار الصناعية أدى إلى حالة انكشاف استراتيجي للجزائر مما يصعب القدرة على التحكم في المجتمع وضبط سياسة صارمة تواكب مسار النظام السياسي وتوجهاته. سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية الحاكمة للاقتصاد العالمي خصوصا في مثلث قيادة الاقتصاد العالمي ممثلا في صندوق النقد الدولي البنك العالمي للنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة التي تتحكم في دواليب الحياة المالية والاقتصادية والتجارية العالمية[2]. إلا أن التهديدات الأكثر خطورة والتي تحد من فعالية الجزائر في المغرب العربي هي ذات طبيعة سياسية وأمنية أكثر منها عاملا آخر، فالتمركز الأوربي وسيطرة التصورات الفرنسية حول طبيعة العلاقات التي تنظم تحركات دول المنطقة المغاربية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي باعتبارها مجالا للنفوذ الفرنسي الخالص، وهنا يبرز الدور الفرنسي ومن وراءه الغرب في دعمه للمغرب ماليا ،سياسيا واقتصاديا وحتى عسكريا في حالة الاستعداء التي تتميز بها سياسته للجزائر، والتي أثرت بشكل متفاوت في إمكانية بناء تصور جزائري تجاه المنطقة حتى ولو إن معالم السياسة الخارجية تجاه المنطقة واضحة في بعدها التكاملي بما لا يطرح مجالا للشك مع الحفاظ على أمنها وسيادتها الوطنيتين. أما المتغيرات الأمنية فقد برزت بروزا قويا بعد نهاية الحرب الباردة وامتداد الأصولية الدينية وانتشارها في الجزائر ومنطقة المغرب العربي عموما باعتبارها امتدادا للمنطقة العربية الإسلامية ومركزا حضاريا سابقا تتجسد فيه روح الفتوحات الإسلامية وترتسم حوله معالم الحضارة العربية الإسلامية في علاقاتها بالأندلس، هذه الأبعاد سمحت بالانتشار المكثف للأصولية الدينية والتي آدت إلى أزمة أمنية حادة كادت أن تعصف بالجزائر، لكن الأصولية الدينية لم يكن خطرها منحصرا حولها بل أدى ذلك إلى طرح أمر آخر يتهدد الجزائر وهو خطر التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة، والذي تم التمهيد له مبدئيا بتدخل أمني استخباراتي واسع النطاق خصوصا في الجنوب الجزائري، وانتهى بالطرح الأمريكي حول إمكانية بناء قاعدة عسكرية للقوات الأمريكية في إفريقيا **الافريكوم** والتي أثارت كبيرا خصوصا للجزائر باعتبارها تهديدا امنيا مباشرا لها ناهيك عن طلب. المغرب احتضانه للقاعدة الأمريكية مما يؤدي إلى حالة

---

[1]ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، (مذكرة ماجستير جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق وعلوم السياسية)، 2008.

[2]عامر مصباح المرجع السابق.

لا استقرار عنيف بالنسبة للجزائر[1], ويتواكب التدخل الأمريكي في شؤون المنطقة مع الوجود المكثف للشركات النفطية الأمريكية الكبرى في الصحراء الجزائرية باعتبار الجزائر شريكا نفطيا استراتيجيا للولايات المتحدة في منطقة المغرب العربي[2] , كذلك تظهر ظاهرة تستغلها بشكل لافت في السياسات العالمية للقوى الكبرى وهي ظاهرة التحرك الجماعي على المستوى العالمي من خلال ارتباطها بشرعنة الأعمال والتصرفات تجاه بعض الدول باستخدام القوة العسكرية تحت غطاء الأمم المتحدة المكرسة للشرعية الدولية مما يمنح الحجة الكافية لمشاركة دول عديدة سواء كانت كبيرة أو صغيرة[3] ، وكذلك في علاقتها بسن اتفاقيات متعددة الأطراف ملزمة تتعلق بالجوانب والميادين الفنية كاتفاقية حظر انتشار واستعمال وصناعة الأسلحة النووية، بروتوكول كيوتو لحماية البيئة، اتفاقيات حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الحكم الراشد والإصلاحات السياسية والاقتصادية .

4-الأهمية السياسية الإقليمية للجزائر:

أثرت التغيرات السريعة والمتلاحقة والمكثفة النابعة من التفاعلات في النظام الفرعي أو ألمغاربي بشكل جلي في رؤية القيادة السياسية للدول المغاربية sous régional تحت الإقليمي لحجم التهديدات أو الضغوط وتقديرها لمدى خطورتها وأهميتها ومدى تأثيرها عليها، حيث انتهجت كل دولة رؤية خاصة بها من حيث الأولويات في تقدير المصالح الوطنية نظرا لاختلاف نظمها السياسية، والتي بدورها أنتجت اختلاف في تقدير مضمون والأولويات المصالح المشتركة، هذه الوضعية سمحت بتواجد مجموعة من الظواهر حددت ما يعرف بالسياق الإقليمي لتحركات الدول المغاربية.

1- **توازن القوى الغير المستقر:** هذه الوضعية تعكس طبيعة العلاقات بين الدول المغاربية وما نتج عنها من تفاعلات خلال فترة زمنية معينة، إذ نجد على الساحة الإقليمية توازن متغير ومن ثم فالتفاعلات البينية المغاربية شهدت أنماطا متعددة لتوازن القوى، ففي بعض الفترات كان التوازن يقوم على أساس وجود قوة رئيسية تدور حولها قوى أخرى تقترب منها أو تبتعد من حيث القدرة

[1]ظريف شاكر, المرجع السابق.

[2]بلعربي علي, دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة ظاهرة الارهاب بعد سنة 2001,اطروحة دكتوراه,(وهران2,قسم العلوم السياسية),2018.

[3]سعود خالد كريم بلقاسم، سياسة فرنسا في دول الساحل، (مذكرة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية، فرع علاقات دولية)، 1993.

على التأثير في طبيعة التفاعلات وتوجهاتها، إلا أن هذا النمط لم يثبت لأنه برزت مجموعة من المحددات في سياق التفاعلات لم تستطع القوة الرئيسية في نطاق توازن القوى ألا وهي الجزائر أن تلعب دور القاطرة التي تجذب إليها بقية الأطراف، وإنما استطاعت أن تجذب أطرافا وأن تبعد أطرافا أخرى، الأمر الذي أدى إلى وجود حالة من الاستقطاب الحاد في العلاقات البينية المغاربية بين الدولة الثورية الجزائرية والدول المحافظة تونس والمغرب مما انعكس سلبا على انتظام التفاعلات المغاربية في إطار تعاوني مستقر ودائم.[1] أما النمط الثاني من أنماط توازن القوى المغاربي فهو نمط يتسم بالتعددية في توزيع عناصر القوة إما نتيجة زيادة قوة دولة ما أو تراجع قوة دولة أخرى ويمكن حصر هذا النمط زمنيا خلال فترات متعددة منذ منتصف الثمانينات وحتى أواخر التسعينات حيث أن تراجع قوة الجزائر كان عادة ما يبرز نوع من التعددية خصوصا فيما يتعلق بليبيا والمغرب، كذلك فان زيادة قوة بعض الدول ليبيا نتيجة قوة نفطية داخلية والمغرب بدعم خارجي في إطار الحرب الباردة يعدل في ميزان القوى ويجعله تعدديا[2] .

2-العلاقات بين الدول الكبرى والصغرى: تتفاوت أحجام الدول المغاربية وأوزانها النسبية من حيث الكم والكيف، فهناك دول كبيرة الحجم كثيرة الموارد (الجزائر ،ليبيا) وهناك دول متوسطة الحجم قليلة الموارد (المغرب) وهناك دول صغيرة الحجم قليلة الموارد (تونس،موريتانيا) والملاحظ أن الجوار الجغرافي بين الدول الكبيرة والصغيرة أو الدول الغنية والفقيرة عادة ما يؤدي إلى توتر في العلاقات نتاج إما طابع السيطرة المتخذ من القوي على الضعيف، أو نتيجة لعملية المساومة التي يستغلها الضعيف في مواجهة القوي باعتبار تمتعه بالحق التصويتي مهما كان حجمه وقوته كعضو كامل الصلاحيات سواء في الإطار الأممي أو الإقليمي، أو نتيجة لاتخاذ مواقف وأدوار يمكن عن طريقها احتمال تجنب الهيمنة المحتملة من الدول الكبرى والذي يتسبب في توتر يفتح الجدال أمام ازدياد التأثير الخارجي الإقليمي والدولي على مجرى العلاقات البينية المغاربية.

3-الحساسية بالنسبة لمسألة السيادة: يلاحظ حساسية الدول المغاربية فيما بينها تجاه أي تصرف يمس السيادة من قريب أو من بعيد، أو حتى انه يتصور بأنه قد يمس السيادة سواء كان نابعا عن المستوى الرسمي أو غير الرسمي فيكفي نشر مقال في جريدة حول حادثة ما يمكن ان يفهم بانه تدخل في الشؤون الداخلية للدولة ويصبح محرك للتوتر بين البلدين وهذا ما يمكن إرجاعه إلى

---

[1] ظريف شاكر, المرجع السابق.

[2] بلعربي علي , المرجع السابق.

حداثة الدولة وبنائها السياسي في المغرب العربي. كذلك نتيجة وجود درجة من درجات الارتباط بين شرعية النظم المغاربية وبين نشاطها ودورها الإقليمي فاستكمال السيادة والوحدة الترابية للمغرب هي مبرر كاف لموقفها العدواني من الجزائر[1]، ذلك فدعم الجزائر للقضية الصحراوية مرتبط بمبدأ يحقق الإجماع الوطني مما يمنح شرعية للنظام السياسي الجزائري في توجهاته الخارجية الداعمة للبوليساريو.

4-غياب آلية إقليمية فعالة لفض النزاعات : فرغم وجود آليات متعددة جامعة الدول العربية الاتحاد الإفريقي إلا أن فعاليتها في حل النزاعات خصوصا الحدودية منها لم تثمر سوى في الوصول إلى بعض التوافقات مثل وقف الحرب الجزائرية المغربية في 1963 من طرف منظمة الوحدة الإفريقية بتكليف الملك الإثيوبي آنذاك كوسيط وبقيت القضية الصحراوية معلقة رغم أن الأمم المتحدة كلفت الاتحاد الإفريقي بتولي النزاع[2].

5-أولويات العلاقات البينية المغاربية : احتلت القضية الصحراوية أولوية واضحة في سياق العلاقات المغاربية الجزائرية نتج عنها تبلور توجهات فكرية معينة بصدد هذا الموضوع وصلت بحكم التقادم الزمني إلى مرتبة المسلمات اليقينية كما نشأت في سياق العلاقات علاقات وارتباطات مصلحية لعدد من الأطراف مع ما يمكن أن يتصورا بأنهما أطراف النزاع الجزائر والمغرب، كما أن العديد من الدول المغاربية استندت إلى هذه القضية كمبرر للعديد من السياسات والقرارات التي اتخذ تها خصوصا الجزائر المغرب موريتانيا.

المطلب الثاني:جهود وآليات السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة المتوسطية.

1-الشراكة الأوروجزائرية ميكانيزمات للتغيير:

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 والذي يهدف لإقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط[3]. عَبَّرَتْ الجزائر مِراراً عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة مع الاتحاد

---

[1]عبد القادر زقاوة، التنافس الأوروبي الأميركي في الساحل الإفريقي بعد الحرب الباردة، (مذكرة ماجستير ، جامعة سيدي لعباس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية), 2013.

[2]العميد ابراهيم حماد، اتفاقيات التعاون الأمني العربي والأوروبي: رؤية مستقبلية في العلاقات العربية والأوروبية حاضرها ومستقبلها (باريس: مركز الدراسات العربية العربي الأوروبي)،ط1.

[3] عبد الحميد زعباط، " الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على اقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (العدد الأول، لم تذكر السنة)، ص 53.

الأوروبي مراعية في ذلك خصوصياتها الاقتصادية والجيوسياسية والسياسية. بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1996 من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية، وذلك من أجل حماية إنتاجها الوطني. خاصة وأن الاقتصاد الجزائري كان محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل. منذ 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة 12 جولة قبل الوصول إلى اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. استأنفت المفاوضات في 2001، وانتهت بمصادقة الجزائر على اتفاقية الشراكة في 13 ديسمبر 2001 ببروكسل. وتم الوصول إلى اتفاق نهائي في 22 أبريل 2002. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.[1] بما أننا بصدد الحديث عن الجانب السياسي والإنساني في العلاقات الأوروجزائرية. نجد أن اتفاقية الشراكة بين الطرفين نصت في ديباجتها على أن تكون الشراكة من وسائل تكريس الديمقراطية والحريات السياسية والدفاع عنها. كما نصت المادة الثانية من الاتفاقية على ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وفقا لنصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[2].

وفي إطار التحفيزات المالية، كانت الجزائر من المستفيدين من برنامج "ميدا 1" و"ميدا 2". بدأ تنفيذ برنامج "ميدا 1" من سنة1995 إلى غاية سنة 1999. خصص هذا البرنامج المالي لدعم الجزائر في هذه الفترة من أجل تطوير القطاع الخاص والعمل على تحقيق التوازن السوسيو–اقتصادي للدولة. استفادت الجزائر بحوالي 6.5% من الغلاف المالي المخصص لهذا المشروع. في حين بدأ العمل في برنامج "ميدا 2" في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2006. عمل هذا البرنامج على دعم الحكم الراشد بما فيه إصلاح العدالة، دعم

[1] عزيزة سمينة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، (العدد 09، 2011)، ص 151–152.

[2] Accord Euro-Mediterraneen Etablissant une Association entre la République Algérienne Démocratique et Populaire d'une part, et, la Communauté Européenne et ses états membres, d'autre part, Entrée en vigueur Septembre 2005, P.05.

مؤسسات المجتمع المدني، وتطوير وسائل الإعلام. قدر الغلاف المالي الموجه للجزائر ب 48.4 مليون أورو[1].

جاءت الوثيقة الإستراتيجية 2013/2007 ل (ENPI) European Neighborhood and Partnership Instrument والمخصصة للجزائر. مطالبة إياها بإجراء جملة من الإصلاحات تعلقت بالإصلاحات السياسية في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الراشد. كان أهم ما تناولته الجزائر وشركائها الأورومتوسطيين هو ضرورة احترام حرية التعبير وضمان ممارستها الفعالة والشرعية. اتفاق الشراكة جعل هذه الحرية العامل الرئيسي في العلاقات الأوروجزائرية. ليبقى دعم المجتمع المدني كأولوية. نظرا لمؤشرات الحكم المنشورة من قبل "البنك الدولي"، الجزائر ما زالت تحتاج لتحقيق تقدم في هذا المجال. جاء الجانب الثاني من المحادثات بين الطرفين ليمس إصلاحات نظام العدالة، إدارة تدفق الهجرة زائد محاربة الجريمة المنظمة، غسيل الأموال والإرهاب، ودعم حقوق الإنسان. وفي هذا الجانب دخلت الجزائر في بعض الالتزامات الكبيرة. إصلاح العدالة أُعطي أولوية كبيرة في البرنامج الرئاسي. الدستور يُقر ب " أن سلطة القضاء مستقلة ويتم ممارستها في نطاق القانون"[2].

بعدما رأينا طبيعة العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. هذه العلاقة التي أطرتها اتفاقية الشراكة بين الطرفين. أردنا أن نتعرف على طبيعة تأثير الاتحاد الأوروبي على الجزائر في إطار مباشرة الإصلاحات السياسية والدستورية.

يشير "بترسون" Petersen إلى أنه هناك أربعة أنماط لتكيف السياسة الخارجية وهي كالتالي[3]:

1- نمط التكيف المُسيطر: ويتحقق عندما تكون القدرة على التأثير أعلى من القدرة الانجراحية أي عندما تتمكن الدولة من فرض نفسها وتفضيلاتها على بيئتها. و أي اختلال بين رغبات

[1] Neighborhood and Partnership Instrument " ALGERIA" Strategy Paper (2007-2013). p.13.
[2] I bid. p. 19.
[3] Melanie Morisse-Schilbach, op. cit. p.p 444-445.

الدولة وبين البيئة الخارجية يحل بفرض التعديل على أطراف البيئة الخارجية وتتمثل إستراتيجية الحركة بين الدولة وبيئتها عن طريق المطالب.

2- نمط التوافق: وهو على عكس النمط السابق يتحقق عندما يتحدد سلوك الدولة بحسب معطيات البيئة الخارجية، وتقع ضمنه الدول التي تتميز بتبعيتها لدول أكبر وأقوى صاحبة نمط مُسيطر وتتمثل إستراتيجية الحركة داخل هذا النمط في الامتيازات.

3- نمط التوازن: وهو يتحقق عندما يكون كل من متغير القدرة على التأثير ومتغير القدرة الانجراحية عاليين، هذه الحالة تفرض سياسة " أعط وخذ"، ويتم حل الاختلال في هذا النمط من خلال إيجاد التوازن من جديد عن طريق تقديم التنازلات المشتركة بين الأطراف، حيث يفترض أن تمتلك الدول الحوافز التي تشجع باقي الدول على تقديم التنازل كما أنها تمتلك الوسائل لذلك وهو ما يعني أن هذا النمط يشمل الدول الكبيرة فقط.

4- نمط عدم التوافق: يتحقق عندما يكون كلا المتغيرين متغير القدرة على التأثير ومتغير القدرة الانجراحية منخفضين، يقوم على سياسة انعزال الدول وإستراتيجية الحركة فيه تقوم على عدم التزام الدول وهو ما يؤدي إلى مستوى ضعيف جداً لمشاركة الدول في مجال التعاون الدولي، وشمل هذا النمط الدول الصغيرة فقط.

أردنا من خلال ذكر هذه الأنماط الأربعة تحديد موقع الجزائر منها في إطار علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

يفترض من خلال تقسيم "بترسون" أن تقع الجزائر ضمن نمط التكيف المُسيطر. حيث تشير مؤشراتها إلى مساحة كبيرة مع كثافة سكانية كبيرة معظمها من الشباب بالإضافة إلى غناها بالموارد الطبيعية، وهو ما يخولها للتأثير في جيرانها وأن تلعب دوراً ريادياً في محيطها. كما أنها ليست في حاجة إلى الحوافز المادية التي تقدمها الدول الأخرى. فبحكم موقعها الجغرافي تعتبر الجزائر نقطة التقاء مع أوروبا وإفريقيا والعالم العربي في آن واحد. وبحكم غناها بالموارد الطاقوية، تعتبر الجزائر مهمة لاستقرار أوروبا بينما تبقى هي مستقلة عن الدول الأوروبية وغير تابعة لها. وبحسب هذا النمط يمكن القول بأن الإستراتيجية التي تعتمدها

أوروبا مع الجزائر هي المطالب. ومن هنا يمكننا وصف موقف الجزائر السياسي من سياسة الدعم الأوروبي للديمقراطية بالمتصلب، بينما يمكن وصفه من الجانب الاقتصادي بالعنيد[1].

يظهر تصلب الجزائر من خلال لامبالاتها بتعليق مفاوضات الشراكة الأورومتوسطية بين سنتي 1994- 1995، وذلك نظرا لأن الجزائر دولة غنية بالموارد النفطية، وهو ما يجعلها في غنى عن التجارة مع الاتحاد الأوروبي من أجل تلبية احتياجاتها الغذائية[2]. فارتفاع أسعار النفط سمح للجزائر بأن تتجاوز مشاكلها مع الديون الخارجية بل ووضعها في مصاف الدول المقرضة. كما نلاحظ أن الجزائر قامت بتخفيف وتيرة المفاوضات بين سنتي 1997- 1998، في الوقت الذي طالبت فيه المفوضية الأوروبية الأطراف بضرورة تسريع الحوار. كما أن الجزائر لم توقع على اتفاق الشراكة إلا في سنة 2002، وهو ما يجعلها من بين آخر الدول في المنطقة التي دخلت نطاق الشراكة. ويتجلى أيضا الموقف الجزائري المتصلب في رفضها للسياسة الأوروبية للجوار، حيث صَرَّحَ سفير الجزائر لدى الاتحاد الأوروبي "حليم بن عطا الله" بأن الجزائر تريد أن تبقى خارج هذه المبادرة.

ويذهب Hugh Roberts لحد القول: "الجزائر هي الحالة التي تظهر فشل السياسية الأوروبية". ويضيف قائلا: " لا فرنسا ولا دول الإتحاد الأوروبي استطاعت أن تُحرز تغييراً حقيقياً في الجزائر"[3].

2-الاتحاد من أجل المتوسط حتمية أم خيار للجزائر:

الاتحاد المتوسطي مشروع يحمل لواءه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ويهدف إلى أن يكون محرك التعاون بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

انطلقت فكرة الاتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا وفرنسا وإسبانيا يوم 20 ديسمبر/ كانون الأول 2007. وانجلى المؤتمر عن نداء روما الداعي زعماء الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط إلى مؤتمر يتوقع أن يلتئم بباريس يومي 13 و14

---

[1] I bid. p.545-546.

[2] تباني وهيبة ،الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة تيزي وزو :كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2004)ص7.

[3] Mohammed Akacem, op. cit, p.159.

يوليو/ تموز 2008. وسيحدد مؤتمر باريس المزمع عقده مستقبلا حدود ورؤية الاتحاد المتوسطي.

سيضم الاتحاد المتوسطي (حسب نداء روما) 19 دولة هي: الدول الست عشرة المطلة على الأبيض المتوسط ,وهي: إسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وقبرص ومالطا وتركيا ولبنان وسوريا وإسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب[1]. وتضاف إليها ثلاث دول هي: الأردن والبرتغال وموريتانيا، وهي دول سبق أن دخلت في مسارات تعاونية متوسطية خصوصا أنها عضو في مبادرة الشراكة الأورومتوسطية التي أعلن عنها في برشلونة عام 1995 برعاية الاتحاد الأوروبي.

كما يسمح نداء روما لجميع دول الاتحاد الأوروبي غير المطلة على المتوسط الدخول إلى هذا الاتحاد إن هي رغبت في ذلك. وسيكون جهاز الجامعة العربية وجهاز الاتحاد الأوروبي ممثلا بلجنته وبرئاسته مكونا هاما في الاتحاد المتوسطي. تركز فكرة الرئيس ساركوزي عن الاتحاد المتوسطي على توفير منطق تعاون بين الأطراف وليس منطق اندماج[2]. فالاتحاد سيكون مكملا وليس بديلا لما جرى من تعاون بين مختلف الدول المطلة على المتوسط. وتركز الفكرة الساركوزية على مبدأين:

- الندية في التعاون بين مختلف الأطراف حيث تقدم مشاريع التعاون الملموسة بشكل مشترك بين دول جنوب المتوسط ودول شماله.
- الهندسة المتغيرة وتعني أن تنفيذ أي مشروع ملموس مشروط بتطوع أي دولة ترغب في تنفيذه.

سيركز الاتحاد في مجال التعاون بين أعضائه على: قضايا الأمن والهجرة والبيئة والطاقة المتجددة والحماية المدنية والتعليم والتكوين والثقافة وتمويل المشاريع، فضلا عن تنمية الدول الواقعة جنوبا لمتوسط. ستكون رئاسة الاتحاد ثنائية حيث تتكون من إحدى دول الاتحاد الأوروبي المطلة على المتوسط ومن دولة من غير الاتحاد الأوروبي. وستشكل سكرتارية

[1] إلياس سابا ياء الأزمة العالمية أسبابها وانعكساتها، المستقبل العربي، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، العدد360، فيفري 2009.

[2] سامية بيبرس، الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورومتوسطية، السياسة الدولية ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 174، أكتوبر 2008

دائمة سيحدد المؤتمر التأسيسي تكوينها كما ستجتمع قمة الاتحاد سنويا[1] . أعرب عدد من الدول عن دعمه لمشروع ساركوزي ومن بينها إيطاليا وإسبانيا والبرتغال وإسرائيل، في حين تعارضه تركيا، وكانت ألمانيا تتحفظ عليه لأنها تريده أن يشمل دول الاتحاد الأوروبي غير المتوسطية وهو ما جرى الاتفاق عليه في مؤتمر بروكسل في مارس/ آذار 2008.

3-الشراكة والتعاون الجزائري مع دول المتوسطي في مجال التنمية الشاملة:

يعتبر مؤتمر برشلونة (Barcelone) المنعقد في 28/27 نوفمبر 1995 بمدينة برشلونة الاسبانية. أول لقاء رسمي بين الشركاء في الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط والذي وضع الإطار العام للشراكة بين الضفتين. ركز هذا اللقاء على ثلاث محاور أساسية للتعاون الأورومتوسطي وهي[2]:

1- الشراكة السياسية والأمنية.

2- الشراكة الاقتصادية والمالية.

3- الشراكة في المجال الاجتماعي والإنساني.

وبما أننا بصدد دراسة أبعاد الجزائر نحو المتوسط، فسنركز على المحور السياسي في مسار برشلونة. تعهدت الدول المشاركة في لقاء برشلونة باتخاذ مجموعة من التدابير في المجال السياسي والإنساني وهي:

أولاً: احترام حقوق الإنسان طبقا للمواثيق والمعاهدات الدولية(ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، وكذا وفقا لقواعد القانون الدولي[3].

ثانياً: الممارسة الفعلية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز وتفريق.

ثالثاً: احترام وفرض احترام التنوع والتعددية ومكافحة التعصب والعنصرية.

---

[1] الياس سایاء, المرجع السابق.

[2] Otmane Bekeniche, Le Partenariat Euro-Mediterraneen les enjeux, tome 02, (Algérie: Alger, Office des Publication Universitaire, 2011), p.p 51-52.

[3] سامية بيبرسو , المرجع السابق.

رابعاً: تنمية دولة القانون والديمقراطية لدى الدول المشاركة، مع الاعتراف بحق كل منها في اختيار وتنمية جهازها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعدلي.

خامساً: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة ووحدة الشركاء.

سادساً: تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الجوهرية، ومكافحة العنصرية وكره الأجانب.

كان يراد من هذه الالتزامات التي وافقت عليها الدول السبع والعشرين المشاركة في ندوة برشلونة، إيجاد الأرضية المناسبة للإطار المُزمع إقامته لتوطيد أسس الحوار السياسي الأورومتوسطي. صرح المفوض الأوروبي المكلف بالعلاقات مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط "مانويل مارين" Manuel Marin أنه: " من الخطأ الاعتقاد بأننا كأوروبيين سنركز جهودنا على تحسين العلاقات الاقتصادية فقط، نحن سنُعير طبيعة العلاقات السياسية مع جيراننا نحو مزيد من التفاهم السياسي"[1]و هذا ما تتبناه الدبلوماسية الجزائرية في علاقاتها الخارجية .

وعن ما تتلقاه الجزائر من محفزات مالية، نجد برنامج "ميدا 1" و"ميدا2". كان الهدف منهما تشجيع ودعم إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للشركاء المتوسطيين. وخاصة لإنشاء مناطق تبادل حر مع المجموعة الأوروبية. ركز هذا البرنامج أيضا، على دعم مبادئ الديمقراطية ودولة القانون وضرورة احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[2]

في 29 سبتمبر 2004، شاركة الجزائر وساهمة في اقتراحات اللجنة الأوروبية بإنشاء آلية جديدة للجوار والشراكة (ENPI) التي ستعوض برنامج "ميدا" ابتداء من 2007. دخلت هذه الآلية الجديدة حيز النفاذ في إطار التوقعات المالية الجديدة للمجموعة الأوروبية لسنوات 2013/2007.[3] نجد أن كلا المشروعين "ميدا" و"ENPI" يتضمنان تقديم مساعدات مالية

[1] أحمد كاتب، "خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2002/2001)، ص103.

[2] Otmane Bekeniche, op. cit. p.p. 55-56.

[3] I.bid. p.172.

هامة ينبغي الحصول عليه شريطة قيام الدولة بإجراءات واضحة في مجال تكريس الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وضمان حرياته الأساسية[1].

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لطبيعة العلاقات الجزائرية مع الدول المتوسطية في فترة ما بعد الحرب الباردة نجدها علاقات متشابكة و متداخلة, قائمة على سياسة متعددة الأبعاد, سواء الأبعاد المتعلقة بالجزائر في حد ذاتها من خلال إصرارها على الحفاظ على العلاقات التي تربطها بالمنطقة, و ذلك نظرا لأهميتها و دعم و زيادة الجزائر ثقة بنفسها.

حسب الزعماء الجزائريين فانا الجزائر لم يسبق لها أن انسحبت من السياسة الدولية و الإقليمية, وكانت دائما فاعل أساسي و ناشط خاصة في المنطقة المتوسطية التي تعتبرها منطقة نفوذها الخاصة و التقليدية, أو الأبعاد الجيوبوليتيكية والاقتصادية, إضافة إلى الأبعاد الأمنية المتمثلة في محاربة الإرهاب و الهجرة السرية و المخدرات, والأمن البيئي و الأمن الاليكتروني و البحري و التي تسعى في استراتيجياتها الخارجية إلى البروز كقوى إقليمية توازي القوى الأخرى متوسطيا.

فالمصالح الحيوية للجزائر تدفعها دائما إلى المحاولة و التكرار للمحاولات و المبادرات من اجل تقريب العلاقات و المصالح بين الدول المتوسطية,و جعل المنطقة من أهم توجهاتها

[1] نفيسة رزيق ، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيمات سياسية وإدارية، (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009/2008)، ص134.

الخارجية, ففي نظر الجزائر المنطقة لا تحتاج إلى إمكانيات كبيرة في مقابل تحقيق مصالح هامة.

لكن في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها, أصبح من الصعب على الجزائر مواصلة استراتيجيات لتحقيق الأهداف المنشودة, خصوصا تحدي المنافسة الإقليمية الحادة من طرف المغرب و مزاحمتها في السياسة الخارجية. وقوى أخرى ذات خلفية إيديولوجية معادية.

الخاتمة

الخاتمـــة

أصبحت الجزائر بعد الاستقلال عن فرنسا 1962 بلد له وزنه إقليميا و متوسطيا، فقد كانت دائما تسعى للهيمنة و التأثير في المنطقة المتوسطية، مما أعطى لسياستها الخارجية أهمية واسعة في البيئة الدولية.

الجزائر كانت دولة مهتمة بالقضايا الدولية كما كانت على الدوام احد القوى الإقليمية المتصارعة من اجل البروز و التأثير، خصوصا في منطقة المغرب العربي خصوصا بي بيئتها الجيواستراتجية و التي تعتبرها خط احمر في سياستها الخارجية.

فالجزائر التي تميزة بانفرادها في سياستها الخارجية مقارنة بالدول المتوسطية الأخرى، إذ لم تكن مؤيدة للسياسة الاستعمارية مثل المغربية و الاسرائلية، بل عارضتها في عدة قضايا كاحتلال المغرب للصحراء الغربية والقضية الفلسطينية حيث تعتبرهما تهديد للأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية وتجميد لسعيها إلى تحقيق مصالحها القومية.

لذلك عمدة إلى تعزيز التعاون ومساندة كل القضايا الإنسانية و المصيرية سواء من الناحية الأمنية أو السياسية وعلى غرار التحديات الراهنة كالإرهاب والهجرة وغيرها من الظواهر التي أصبحت تهدد منطقة المتوسط على العموم.

وعليه كان تطرقنا للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط أمرا مهما جدا، فالجزائر عبر التاريخ اهتمت بفضائها المتوسطي وعملت على أن تكون من الدول المتعاونة في المنطقة، فقد توالى الرؤساء والحكام في الجمهورية الجزائرية إلا أن سياستها الخارجية حافظة على مبادئها ومحدداتها وكان حوض المتوسط من الأولويات في سياساتها.

بعد انتهاء مرحلة العشرية السوداء بالجزائر كان عبد العزيز بوتفليقة أهم رئيس حيث أعطى السياسة الخارجية الجزائرية المتوجهة نحو الخارج أهمية كبيرة وخاصة في المنطقة المتوسطية، ذلك أن الجزائر أرادت أن تخلق فضاء جديد للعلاقات بين الدول المحيطة بالبحر الأبيض

المتوسط مبنية على حسن الجوار والتعاون لمواجهة التحديات والتهديدات المشتركة، وإقامة شراكة اقتصادية وثقافية.

ذلك بتحول العديد من المفاهيم بعد الحرب الباردة وظهور مفاهيم جديدة في مقابلها، فبد ان كانت العلاقات الدولية مبنية على أساسا على علاقات الصراع والقوة، أصبحت العلاقات الدولية مبنية على الإنسانية وحسن الجوار، احترام حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة والتعايش معا ...الخ.

وقد كانت للإمكانيات الطبيعة التي تملكها الجزائر دور مهم في إعطائها وزن إقليمي نظرا للفرصة المتاحة لها أمام خيارات التعاون الشراكة، حيث برز العامل الاقتصادي كمعطى أساسي لزيادة مكانة الجزائر دوليا وتأثيرها على السياسة الدولية لامتلاكها احتياطي نفطي هام جدا بالإضافة إلى الغاز ومواد أخرى.

السياسة الخارجية الجزائرية اتسمت بعدة نقاط ايجابية استفادة منها دول المتوسط:

_تقديم المساعدات للدول الضعيفة في المنطقة ودعم الحركات التحررية وعلى رأسها الدولة الفلسطينية.

_محاربة الإرهاب واستفادت الدول المتوسطية من التجربة الجزائرية وضع استراتجيات للتصدي لكل أنواع الجريمة.

_وقد تحكمت في السياسة الخارجية الجزائرية عدة مؤثرات ومتغيرات باختلاف الجهاز التنفيذي وطبيعة صناع القرار الجزائريين، فعبد العزيز بوتفليقة مثلا يعتبر من الرؤساء الذين كرسوا مفهوم تحسين العلاقات الجزائرية الدولية، وذلك لتراجع مكانة الجزائر دوليا وإقليميا وحتى متوسطيا، و ذلك لإدراكه الأهمية البالغة لتراجع السياسة الخارجية الجزائرية كقوة فاعلة. و بروز مجالات جديدة للعلاقات الدولية خاصة بعد الحرب الباردة حيث وجدت الجزائر نفسها مجبرة على إجراء تغييرات في سياستها الخارجية.

الخاتمـــة

رغم اختلاف الآراء بين الدول الأوروبية والمتوسطية فيما يخص تفعيل علاقات الشراكة بين هاته الدول، حيث تأرجحت المواقف بين الموافقة والمعارضة في حين تتعدد المبادرات الجزائرية في نفس المجال، وتحاول الجزائر أن تكون فاعلا رئيسيا بالمنطقة وهو ما يظهر جليا من خلال دعم الجزائر للقضية الفلسطينية والتي لم يكونوا فيها كغيرهم من الدول الكبرى داعمين لإسرائيل، والعمل على نشر السلم في المنطقة رغم ما لوحظ من تقارب فرنسي إسرائيلي في عهد ساركوزي.

ففي سياستها الخارجية عانت الجزائر من عدة تحديات في المنطقة المتوسطية، كان التحدي الأمني من أهمها نظرا لتفشي ظاهرة الإرهاب بعد الحرب الباردة خصوصا في جنوب المتوسط، وهذا ما جعله مهددا لها باعتبار الامتداد الجغرافي إضافة إلى التهديدات الأمنية الأخرى العابرة للحدود كقضية المخدرات والهجرة غير الشرعية التي تعتبرها أخطر ما يهدد الهوية المنطقة،و الهوية الإسلامية و العربية بالخصوص، والتي جعلت الجزائر تعمل بجد على تنشيط سياستها الخارجية قصد الحد من هذه التهديدات.

زيادة على ذلك فقد كان التحدي الاقتصادي أحد أهم أولويات السياسة الخارجية الجزائرية ذلك أن الجزائر كانت ترغب في أن تخلق سوقا ضخمة لتصدير منتجاتها في شمال المتوسط المتوسط، ناهيك عن استفادتها من بعض الامتيازات والتدعيمات المالية والتقنية كحوافز من طرف الاتحاد الأوربي، والأهم بالنسبة إليها خلق مجال تعاون اقتصادي يخدم مصالحها الإستراتجية وتحقيق التنمية.

كما تنال الاستثمارات الجزائرية نصيبا مهما في الدول المتوسطية لذلك عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية على المحافظة على مصالحها في حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذا اكبر دافع للتشبث بسياستها الخارجية، لذلك قامت الجزائر بعدة استراتيجيات للاحتفاظ على مكانتها من اجل مصالحها.

قامت الجزائر بعدة استراتجيات أهمها الشراكة الاورومتوسطية المتمخضة عن مؤتمر برشلونة 1995، وكذا مجموعة 5+5. إلى غاية محاولة الرئيس ساركوزي تفعيل برنامج من اجل المتوسطي، اذ تعتبر هذه الشراكة الأخيرة خيار أساسي لجميع إطرافها، وليست مجرد تجمع وطني فرنسي لتعظيم المنافذ أو درء الأضرار، وهناك مجموعة من العوامل دفعت هذا المشروع، منها التجمع العالمي نحو مزيد من الاندماج والتكتل الاقتصادي، إضافة إلى بناء

الخاتمـــة

منطقة مستقرة لشعوب حوض البحر الأبيض المتوسط وهذا من أهم أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية على غرار تطلعات أخرى.

وهي تنطلق في ذلك من خلال تفعيل مسار الشراكة الاوورومتوسطية الشاملة لمواجهة التهديدات المشتركة وبناء علاقات وثيقة تمكنها من تصدير ثقافتها وهويتها العربية الإسلامية الوسطية و محاولة نشر مفهوم التعايش معا.

وعليه نستخلص من الدراسة العناصر التالية والتي تعتبر بمثابة توصيات:

1-الاعتراف بأن التهديدات وإن اختلفت حدتها من دولة لأخرى هي تهديدات مشتركة وهذا ما يقتضي تحرك وعمل مشترك.

2-كل هذه التهديدات تقتضي وجود إستراتجية متعددة الأطراف ومتعددة الأبعاد.

بالنظر إلى ضعف المقدرات الذاتية لدول المنطقة دون الجزائر فمن الضروري وجود التعاون دولي للدعم اللوجيستي لكل دول المتوسط.

3-الإقرار بأن استقرر الإقليم بحاجة إلى الخبرة الجزائرية في مجال مكافحة التهديدات الأمنية الراهنة.

4-من واجب دول المنطقة، والمجموعة الدولية عموما، وخاصة الأمم المتحدة ووكالتها الاستثمار أكثر في تحقيق شروط حاضنة لتنمية شاملة جادة تكون بمثابة إستراتيجية وقائية إستباقية ضد التهديدات المحتملة للدول الفاشلة في المنطقة.

الفهرس

الفهرس

خطة الدراسة.....

مقدمة..... 01

الفصل الأول:مدخل نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية 10

المبحث الأول:تطور السياسة الخارجية الجزائرية ومحدداتها..... 13

المطلب الأول:مراحل تطور السياسة الخارجية الجزائرية من سنة 1962 إلى سنة 2016..... 13

السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال من سنة 1962 إلى سنة1978..... 13

مرحلة 1979-1988..... 15

تطور السياسة الخارجية الجزائرية من سنة1988 إلى سنة 1998..... 16

السياسة الخارجية الجزائرية في مرحلة الرئيس بوتفليقة 1999-2016..... 17

المطلب الثاني:محددات السياسة الخارجية الجزائرية..... 18

المحددات الداخلية..... 18

المحددات الخارجية..... 19

المؤشرات الاقتصادية..... 24

المؤشرات الاجتماعية والسياسية..... 26

المبحث الثاني:مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وخصائصها..... 28

المطلب الأول:مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية..... 28

مبدأ التعاون بين الدول..... 28

دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها..... 28

مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم استعمال القوة..... 29

مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول 30

المطلب الثاني:خصائص السياسة الخارجية الجزائرية..... 31

الطابع الشخصي..... 31

الطابع الأزموي..... 32

الطابع الحيادي..... 33

خاصية التفاوض..... 34

خاتمة الفصل الاول..... 35

الفصل الثاني:منظورات السياسة الخارجية الجزائرية نحو المنطق المتوسطية..... 38

المبحث الأول:مفهوم المنطقة المتوسطية وأهميتها الجيوسياسية..... 39

الفهرس

المطلب الأول:التعريف بالمنطقة المتوسطية..... 39
المعيار الجغرافي..... 40
المعيار الاستراتيجي..... 41
الأهمية الجيوسياسية للمنطقة المتوسطية..... 43
الأهمية الاقتصادية للمنطقة المتوسطية..... 47
المطلب الثاني:تحديات وآفاق المنطقة المتوسطية..... 50
التحديات السياسية والاقتصادية..... 50
الرهانات الاجتماعية والثقافية لحوض البحر الأبيض المتوسط..... 52
سياسات الاتحاد الأوروبي في المتوسط..... 54
السياسات الخارجية للدول الكبرى نحو المتوسط..... 56
المبحث الثاني:استراتيجيات الجزائر نحو المنطقة المتوسطية وأبعادها..... 59
المطلب الأول:أهمية الجزائرية في منطقة المتوسط..... 59
المكانة الدولية للجزائر وعلاقاتها الخارجية..... 59
الفرص المتاحة للجزائر في المنطقة المتوسطية..... 60
تحديات ورهانات الجزائر في منطقة المتوسط 61
الأهمية السياسية الإقليمية للجزائر 64
المطلب الثاني:جهود وآليات السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة المتوسطية..... 66
الشراكة الأوروجزائرية ميكانيزمات للتغيير..... 66
الاتحاد من أجل المتوسط حتمية أم خيار للجزائر..... 70
الشراكة والتعاون الجزائري مع دول المتوسطي في مجال التنمية..... 71
خاتمة الفصل الثاني..... 74
خاتمة..... 76
قائمة المراجع..... 80
الفهرس.....